

بحث مشارك في المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية

للفترة ٢٥-٢٦ أيار ٢٠١١

التحديات الداخلية لعملية الاستثمار في العراق

للمدة (2011-2003)

د.عمار مجيد كاظم

أ.م.د. قصي الجابري

المقدمة:

يمثل الاستقرار بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص أحد أبرز العوامل المؤثرة في عملية التنمية، فكل دولة في عالمنا لم تحظ بمستويات عالية في التنمية إلا وكانت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيها عالية وهذه المؤشرات غالباً ما نجدها في الدول المتقدمة، أما الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها في الغالب من التبعية الاقتصادية لدول العالم، فما زالت تحت خطها في سبيل الوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق الذي يعتبر أحد هذه الدول فإن الحروب والكوارث قد أخذت من مشواره الشيء الكثير، فالاختلالات الهيكلية التي أصابت اقتصاده منذ حرب الثمان سنوات مع إيران قد تركت أثارها في المراحل اللاحقة وخصوصاً مرحلة الحصار الاقتصادي التي استنزفت الكثير من الموارد الاقتصادية واتضح تأثيرها بشكل واضح على جميع فئات المجتمع العراقي.

وفي فترة 2003 التي شهدت احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، تدنت مؤشرات التنمية الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها بسبب توقف المشاريع الاقتصادية بشكل تام تقريباً وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في أجهزة الدولة من العسكريين والمدنيين وهجرة الكثير من الكفاءات نحو الخارج بسبب تردي الأوضاع الأمنية وسيطرة الميليشيات المسلحة على الشارع العراقي إلى جانب عدم كفاءة القائمين على إدارة مؤسسات ودوائر الدولة وافتقادهم إلى الخبرات والقدرات لقيادة وتولي زمام الأمور مما نتج عن ذلك مشاكل وأزمات اقتصادية عززت من جميع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وأصبحت من معوقات العمل التنموي، فاستمر الاقتصاد بتبعيته نحو الخارج واختلال في بنية الإنفاق العام، كما ظهرت البطالة التي تزايدت نسبها بشكل كبير والتي تركت أثراً اجتماعياً تمثلت بالسرقة وانتشار الجريمة وانضمام اغلب العاطلين عن العمل مع الخارجين عن القانون من أجل الحصول على موارد مالية وسد متطلبات المعيشة، وتزايدت أيضاً حدة التضخم الذي بدد من القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمل المواطن العراقي أعباء إضافية لتحسين دخله الحقيقي إلى جانب مشكلة الفساد بأشكاله المعروفة والتي ساهمت في تبديد الثروات وزيادة التفاوت في دخول المواطنين كما تزايدت المديونية الخارجية للعراق جراء تخصيص أموال طائلة في صفقات وهمية ليس لها أي أساسي على أرض الواقع تحت ذريعة الأعمار، وبالتالي تكبيل الخزينة العامة لديون كبيرة ليس بمقدور الدولة الإيفاء بالتزاماتها، إضافة إلى تزايد مستويات الفقر بين أفراد المجتمع العراقي، وهذا ما جعل المؤشرات المذكورة من أهم العقبان الاقتصادية التي أصبحت تواجه خطط وبرامج العمل التنموي في العراق مما يستلزم من الحكومة الحالية أو التي سيتم انتخابها أن تدرك خطورة الواقع الاقتصادي المتدني الذي

يمر به العراق وضرورة إيلاء هذا الموضوع اهتماماً بالغاً للحد من حجم هذه الخطورة وتلافي أثارها المستقبلية على الاقتصاد العراقي.

هدف الدراسة

دراسة وتحليل عملية الاستثمار في العراق لمدة ما بعد الاحتلال والعقبات والتحديات الداخلية التي قد تقف أمامها.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في تحليل التحديات الداخلية لعملية الاستثمار في العراق بهدف إعطاء التوصيات اللازمة لتذليل هذه التحديات أو العقبات.

فرضية الدراسة

إن أبرز التحديات أو العقبات الداخلية لعملية الاستثمار في العراق لمدة ما بعد الاحتلال تتمثل في تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ينبغي التغلب عليها لقيام عملية الاستثمار.

الفصل الأول

الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لعراق ما بعد الاحتلال

إن الظروف التي أعقبت سنوات الحروب والتراجع الاقتصادي فضلا عن سنوات الحصار التي امتدت ثلاثة عشر عاما، تركت أثارا سلبية كبيرة على أمن العراق الغذائي. كما أن الوضع غير الأمن وعدم الاستقرار السياسي عقد من الحالة. ونتيجة لذلك فإن جزءا كبيرا من السكان ظلوا يعتمدون على المواد التموينية الشهرية التي كانت توزع من خلال نظام البطاقة التموينية التي بدأ العمل بها عام 1991، وتدار من قبل وزارة التجارة. وهذا النظام مصمم ليوزع شهريا لكل العراقيين بين مواد غذائية وغير غذائية بأسعار مدعمة بشكل كبير. فمن المعروف أن الخدمات الأساسية في العراق قبل عام 2003 كانت تقدم من قبل الدولة للمواطنين بصورة شبه مجانية، وذلك نتيجة لأسباب متعددة. أولها طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، فالعراق كانت خصائص نظامه الاقتصادي اقرب إلى الاشتراكية منه إلى اقتصاد السوق كالحجم الكبير للقطاع العام وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والدور الهامشي للقطاع الخاص وغيرها. وثاني هذه الأسباب هي أن مستوى الدخل الفردي للمواطن العراقي متدني جدا بالقياس إلى الدخول الفردية في الدول المجاورة للعراق والاسيما الخليجية منها وذلك بعد احتلال الكويت وما ترتب على ذلك من دمار للاقتصاد العراقي وفرض عقوبات اقتصادية من قبل المجتمع الدولي. وثالث هذه الأسباب هي العزلة التي فرضت على العراق خلال سنوات الحصار التي سبقت احتلاله من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إذ أن في تلك المدة انطوى الاقتصاد العراقي على نفسه وأصبح في معزل شبه تام عن العالم الخارجي.

وبعد عام 2003 أصبح العراق بلدا مفتوحا مع المجتمع الدولي واقتصاده بات جزء من الاقتصاد العالمي لذا فإنه لا بد من إجراء الإصلاحات الاقتصادية والتي يترتب عليها رفع أسعار الخدمات وتقليل الدعم الحكومي وتخفيض حجم القطاع العام عبر حزمة من السياسات الاقتصادية كالاعتماد على السياسات الاقتصادية المختلفة كأدوات السياستين المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الداخلية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتباط العراق مع المؤسسات والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

ونادي باريس باتفاقيات متعددة كلها أمور تحتم على الدولة رفع أسعار الخدمات المختلفة وجعلها قريبة من قيمتها الحقيقية أو موازية لأسعار دول الجوار. إلا أن رفع الأسعار يجب أن يكون بصورة تدريجية وليس بصورة مفاجئة لان الرفع المفاجئ للأسعار من شأنه أن يؤدي إلى آثار جانبية سلبية تتعلق بحياة المواطنين ولاسيما إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأنهم اعتادوا على الأسعار المدعومة ولعقود طويلة. وكذلك فإن زيادة الأسعار يجب أن تكون متناسبة مع مستويات دخول المواطنين، فما هي الفائدة التي تجنيها الدولة إذا ما كانت أسعار الخدمات تبتعد عن القدرة الحقيقية لمعظم فئات الشعب العراقي لاسيما وان نسبة مهمة (قدرت حالياً بحدود 40%) من الشعب العراقي تقع تحت خط الفقر العالمي. وكذلك من الأمور التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار هي مدى المحرومية التي عاشتها شريحة واسعة من الشعب العراقي ولاسيما خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي إذ أن في تلك المدة انخفضت القيمة الحقيقية لمستويات الدخل نتيجة تدني قيمة الدينار العراقي في السوق الموازية (أسعار السوق الحقيقية) إذ أن الدولار قد وصل في عام 1995 إلى ما يقارب من 6000 دينار بعد أن كان الدينار الواحد يعادل ثلاث دولارات. والأمر الآخر في هذا المجال هو أن دخل المواطن العراقي يختلف عن دول الجوار فيجب أن لا تقاس أسعار الخدمات في بعض دول الجوار كدول الخليج مع العراق. والاعتبار المهم الذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في هذا المجال هو أن العراق يمر الآن بمرحلة انتقالية وهذه المرحلة تتطلب تكثيف الجهود لانتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد شمولي إلى اقتصاد السوق وهذا الانتقال يجب أن لا يكون على حساب المواطن إذا أخذنا بنظر الاعتبار بان التحسن الكبير الذي طرا على الدخل في عامي 2003 و 2004 قد فقد بريقه منذ عام 2005 نتيجة الارتفاع الكبير في معدلات التضخم فعلا سبيل المثال لا الحصر ووفقاً للبيانات الرسمية للدولة وصل معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك عشرة أشهر في عام 2005 إلى ما يقارب من 70%⁽¹⁾.

وقد انعكست البيئة الاجتماعية والاقتصادية وتقلباتها على متجه مصفوفة "التنمية البشرية"، إذ يعكس الرقم الدليلي للتنمية البشرية حصيلة العديد من المتغيرات المتشابكة والمترابطة في مقدمتها الصحة والتعليم والتغذية الذي يولدها متوسط دخل الفرد، فقد واجه هذا الرقم تراجعاً خلال فترة الحصار، فقد بلغت قيمته نحو 0.581 عام 1980 وارتفع إلى 0.751 عام 1990، وبذلك أصبح ترتيب العراق في السنة الأخيرة وفقاً لدليل التنمية البشرية ذات الترتيب 76، وأخذ بالتراجع خلال عقد التسعينيات ليبلغ قيمة دليل التنمية البشرية نحو 0.581 عام 1998، وبذلك جاء ترتيب العراق حسب الدليل المذكور: الدولة ذات التسلسل 126 من مجموع 174 دولة في العالم، وصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي تنحصر بين التسلسلين 47 و 139، كما جاء ترتيب العراق وفقاً لمؤشر التنمية الإنسانية (العربي) بالتسلسل 110 من مجموع 111 دولة في العالم، واستمر هذا التدهور في مستويات الرفاهية الاجتماعية حتى احتلال بغداد في نيسان/أبريل 2003، ومنذ التاريخ المذكور وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2005، فإن تراجع البنى الأساسية المولدة للرفاهية الاجتماعية والانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الأجنبي، فضلاً عن الفساد الذي استشرى بالعراق وأوصله وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2003 إلى درجة (2.2) من سلم درجات الفساد (تبدأ بالصفير للدول الأكثر فساداً وتنتهي بـ

(10) في الدول الخالية من الفساد)، وما ترتب على هذه المتضمنات من تداعيات اقتصادية – اجتماعية، لم تبقى من مصطلح الرفاهية الاجتماعية في العراق إلا ظلاله^(٢).

المبحث الأول

التحديات الاقتصادية لعملية الاستثمار

هنالك صعوبة في إيجاد تفسير إلى عدم المساواة بين مستويات التنمية في دول العالم من خلال هبات الموارد الاقتصادية، وهذه الفجوة التنموية في الوقت الحالي قد برزت من خلال التنمية الصناعية لبعض المناطق في العالم، والتي تعتبر هباتها من الموارد الخاصة بها إلى جانب خصائص البلدان المتخلفة اقتصادياً (بضمنها العراق) التي تعد بمثابة تحديات أو عقبات في طريق التنمية والاستثمار، والمتمثلة بالآتي:

المطلب الأول: زيادة نسبة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات العامة إن الموازنة العامة بمفهومها العلمي والحديث قد برزت إلى الوجود في النصف الأول من القرن السابع عشر في انكلترا، والتي أسهمت في استنباط وإثبات مبادئ الموازنة بشكلها العلمي الذي هو عليه الآن، فقد ارتبط مفهوم الموازنة بحق الشعب في الرقابة على الموازنة بعد أن كان هذا من حق السلطان، وجزء لا يتجزأ من إرادته، غير أنه بعد ظهور مفهوم الدولة الحديثة منذ عصر النهضة وتطور مؤسسات الحكم وترسيخ نفوذها لتأخذ شكلاً دستورياً وشعبياً وما تبعه من ظهور مجالس النواب في بعض الدول الأوروبية، أخذ يطالب هؤلاء النواب بحقوقهم في معرفة أسباب فرض الضرائب والدوافع لزيادتها وحقوقهم في الموافقة على مقدارها وطرق جبايتها، ثم تطور هذا الحق ليشمل الرقابة على الأبواب التي تنفق عليها هذه الضرائب، ولم يحصل ممثلو الشعب على هذا الحق عبر وسائل سلمية، بل حدث ذلك من خلال ثورات شعبية طالبت من البداية بموافقة ممثلي الشعب على الضرائب، وقد حققت أول نجاح لها في انكلترا في عهد الملك شارل الأول عام 1628 ضمن وثيقة إعلان الحقوق **Petition Of Rights** والتي نصت على ضرورة موافقة نواب الشعب على ما يفرض من ضرائب، وقد حاول الملوك مراراً العيث بتلك القاعدة ولكن جاء دستور الحقوق سنة 1688 **The Bill Of Rights** معلناً عدم مشروعية جباية أي أموال من الشعب إلا بمقدار وكيفية وبمواعيد يوافق عليها البرلمان وامتد هذا المبدأ ليشمل كل أنواع الإيرادات. وعندما وجد ممثلو الشعب أن مناقشة الضرائب وأسباب زيادتها مرتبط بالمبررات التي تكمن وراء النفقات ودواعي توسعها، لهذا نشأ حق آخر هو ضرورة مصادقة البرلمان على النفقات العامة أيضاً إلى جانب الإيرادات، وقد تحقق هذا المطلب منذ سنة 1837، إذ أصبح للبرلمان حق مناقشة كل النفقات ماعدا مخصصات العرش^(٣).

كان هذا في انكلترا، أما في فرنسا فلم يفلح ممثلو الشعب في امتلاك حق إقرار الضرائب إلا بعد الثورة الفرنسية في سنة 1789، وقد استقر هذا الحق في الدستور الذي صدر بعد الثورة الفرنسية في سنة 1791 حيث نص على عدم جواز فرض ضرائب أو جبايتها إلا بعد موافقة البرلمان عليها، ومنذ ذلك الحين أخذ حق البرلمان بالاتساع في إجازة الموازنة العامة بجانبها الإيرادات والنفقات العامة، ومن هاتين الدولتين انتقلت فكرة الموازنة إلى الدول الأخرى ثم تطورت وتبلورت مبادئها وقواعدها الأساسية على مر السنين. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فترجع نشأة الموازنة الحديثة فيها إلى سنة 1921 حيث صدر قانون الموازنة والمحاسبة (**The Budget and Accounting Act of 1921**) أي بعد ما

يقارب مئة عام من النشوء التاريخي للموازنة في انكلترا، أما نشأة الموازنة في ألمانيا فقد تأخرت إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث صدر قانون الموازنة عام 1922 والذي أعطى البرلمان الألماني كامل السلطات لصياغة الموازنة، وفي روسيا ارتبط مفهوم الموازنة الحديث في الاتحاد السوفيتي بقيام الدولة السوفيتية بعد سنة 1917 حيث اعتمد التخطيط المركزي أسلوبا لتوجيه الاقتصاد السوفيتي وتنميته. أما في وطننا العربي فقد نشأت الموازنة العامة مع تطور الإدارة العامة في بعض البلاد العربية أو مع استقلال بعضها تباعا، ونشير على سبيل المثال إلى إن الموازنة العامة في مصر نشأت مع صدور دستور 1923، وفي لبنان صدرت أول موازنة مع إعلان الاستقلال عام 1943، وفي الأردن نشأت الموازنة مع صدور الدستور الأردني عام 1952، وفي سوريا نشأت الموازنة مع نشوء الدولة السورية بعد انفصال البلاد عن السلطة العثمانية وخضوعها للانتداب الفرنسي عام 1921، وفي السودان تم إعداد أول موازنة بعد الاستقلال سنة 1956، أما في تونس فيعود تاريخ أول موازنة فيها إلى عام 1956 بعد أن نالت استقلالها السياسي، وفي البحرين صدر أول قانون للموازنة في عام 1971، أما في المغرب فعلى الرغم من صدور عدة موازنات في ظل الاحتلال الفرنسي ومنها موازنة التجهيز التي صدرت عام 1926، إلا إن الحكومة الوطنية أصدرت أول موازنة بعد الاستقلال عام 1956، وعلى أثر صدور المرسوم الملكي لعام 1954 صدرت أول موازنة في المملكة العربية السعودية، في حين صدرت أول موازنة تقديرية في الكويت في عام 1955، وأخيرا وليس آخرا، فلم تنظم موازنة حديثة في اليمن إلا بعد عام 1962، أما عن الموازنة العامة في العراق فتعود نشأتها إلى عام 1921⁽⁴⁾.

وينص مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011 للفصلين الأول والثاني كالاتي⁽⁵⁾:

((الفصل الأول))

- الإيرادات -

المادة - 1 - أ- تقدر إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية /2011 بمبلغ (78,705,237,500,000) دينار (ثمانية وسبعون ألف وسبعمائة وخمسة مليار ومائتان وسبعة وثلاثون مليون وخمسمائة ألف دينار).

ب- احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (73) دولارا للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (2,250,000) برميل يوميا (مليونان ومائتان وخمسون ألف برميل يوميا) منها (150,000) برميل يوميا (مائة وخمسون ألف برميل يوميا) عن الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام عن طريق إقليم كردستان وإلزام الإقليم بتحويل الإيرادات المتأتية عن ذلك إلى صندوق إعمار العراق dfi بعد خصم نسبة الـ (5%) عن تعويضات حرب الكويت أو أية نسبة أخرى يقررها مجلس الأمن وتسديدها إلى الأمم المتحدة وعند عدم التسديد يتم خصم المبالغ من حصة الإقليم البالغة (17%).

ثانيا: تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بقيد جميع مبالغ المنح النقدية التي تحصل عليه بموجب اتفاقيات مع حكومات أو مؤسسات أجنبية إيرادا نهائيا للخزينة العامة الاتحادية وعلى وزارة المالية الاتحادية إعادة تخصيصها للإغراض التي منحت لأجلها وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط الاتحادية.

ثالثا: تقيد جميع مبالغ التبرعات النقدية التي تحصل عليه الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات غير المنتظمة بإقليم بعد قبوله من مجلس الوزراء إذا كانت من مصادر أجنبية ومن وزير المالية الاتحادية على أن يقوم وزير المالية الاتحادي بتخصيصها من اعتمادات الوزارة أو الجهة الغير المرتبطة بوزارة للصرف وفقا للأغراض التي منحت لأجلها.

رابعا: تقيد كافة المنح والتبرعات العينية التي تحصل عليها الوزارات عليها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات غير المنتظمة بإقليم بعد موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصادر أجنبية ومن وزير المالية الاتحادي إذا كانت من مصادر وطنية في سجلات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة لتتولى استخدامها وللأغراض التي منحت من أجلها.

خامسا: تستحصل موافقة وزير المالية الاتحادي على قبول المنح أو التبرعات المقدمة من قبل حكومات ومؤسسات أجنبية إلى الوزراء والجهات غير المرتبطة بوزارة على شكل مساعدات فنية وإعداد دراسات أو تصاميم وغيرها على أن يتم قيد أقيامها التخمينية في سجلات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة ذات العلاقة.

((الفصل الثاني))

- النفقات والعجز-

المادة - ٢، أولا النفقات:

يخصص مبلغ مقداره (92,980,582,970,000) دينار لنفقات السنة المالية 2011.
أ- مبلغ مقداره (28,957,957,804,000) دينار لنفقات المشاريع الاستثمارية يوزع وفق الحقل (٢ نفقات المشاريع الاستثمارية) من (الجدول ب النفقات حسب الوزارات) الملحق بهذا القانون.

ب- مبلغ مقداره (64,022,625,166,000) دينار للنفقات الجارية وعلى النحو الآتي:

١- نفقات الدفاع والأمن (13,520,645,222,000) ألف دينار.

٢- نفقات تعويضات والديون (6,484,152,315,000) دينار.

٣- نفقات دعم الشرائح الاجتماعية (12,562,258,720,000) دينار.

٤- نفقات دعم الشركات العامة والهيئات الممولة ذاتيا (2,485,669,374,000).

٥- النفقات القطاعية

أ- الزراعي (493,861,096,000) دينار.

ب- الصناعي والطاقة (3,642,287,836,000) دينار.

ت- النقل والمواصلات (234,263,055,000) دينار.

ث- التشييد والإسكان والخدمات (211,323,907,000) دينار.

ج- التربية والتعليم (7,879,075,180,000) دينار.

٦- نفقات الوزارات والإدارات العامة الأخرى (14,609,088,461,000) دينار وحسب

التفاصيل الواردة وفق الحقل.

١- النفقات التشغيلية الجدول ب النفقات حسب الوزارات الملحق بهذا القانون.

ج- يخصص مبلغ قدره (250,000,000,000) دينار احتياطي الطوارئ ضمن اعتمادات المصروفات الأخرى لموازنة وزارة المالية الاتحادية من أصل التخصيصات الواردة بالفقرة (أولا - ب -) النفقات المشار إليها أعلاه.

د- تخصيص مبلغ قدره (2,657,256,000,000) دينار لأعمار وتنمية مشاريع الأقاليم والمحافظات بضمها إقليم كردستان من أصل التخصيصات المشار إليها بالفقرة (أولا - أ) أعلاه يتم توزيعه كالآتي:

أ- حسب نفوس كل محافظة.

ب- حسب المحرومية على أن لا يعطى ذلك التوزيع حسب نفوس كل محافظة وينفذ على النحو الآتي:

١- يقدم المحافظ خطة أعمار المحافظة والأقضية والنواحي التابعة لها المصادق عليها من قبل مجلس المحافظة إلى وزارة التخطيط لغرض دراستها والمصادقة عليها على أن تراعى المناطق الأكثر تضرراً داخل المحافظة .

٢- يتولى المحافظ تنفيذ خطة الأعمار المقررة ويتولى مجلس المحافظة مسؤولية مراقبة التنفيذ.

هـ - يخصص مبلغ (1,633,788,000,000) دينار إلى المحافظات ما يعادل دولاراً واحداً عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة ودولار واحد عن كل برميل نفط خام مكرر في مصافي المحافظة ودولار واحد عن كل 150 متر مكعب منتج من الغاز الطبيعي في المحافظة يتم توزيعه حسب إنتاج كل محافظة وعلى أن يتم إجراء التسويات الحسابية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية.

ثانياً "العجز"

أ- بلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية (201,114,275,345,470) دينار ويغطي هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2010 ومن الاقتراض الداخلي والخارجي.

ب- يخول وزير المالية الاتحادي صلاحية الاستمرار بالاقتراض من صندوق النقد الدولي بما يكمل مبلغ (5.4) مليار دولار ومن البنك الدولي بما يكمل المبلغ الـ (2) مليار دولار خلال سنة 2011 وباستخدام حقوق السحب الخاص بـ sdr بحدود (8.1) مليار دولار لتغطية العجز المتوقع بالموازنة العامة الاتحادية إضافة إلى الاقتراض الداخلي بموجب حوالات الخزينة.

ج- كذلك يمول العجز من مبلغ القرض البالغ (500) مليون دولار الممنوح لوزارة النفط من قبل شركة النفط البريطانية.

أما النفقات الإضافية والزائدة والتي ستضغط على ميزانية الدولة والتي ستثقل كاهل المواطن فكالآتي^(٦):

أولاً: الإعلان عن إنشاء أو خلق أو تأسيس سمها ما شئت لأكثر من 10 وزارات دولة، وما هو معمول به في دول العالم المتقدمة والنامية والمتخلفة (اقتصادياً وليس عقلياً) التي تعاني عجزاً في ميزانيتها تحاول تقليص عدد الوزارات والهيئات الأخرى غير المرتبطة بوزارة أو دمجها وليس زيادتها لإرضاء الأحزاب والسياسيين المنتفذين.

ثانياً: تعيين ثلاثة نواب لفخامة رئيس الجمهورية و(الرابع على الطريق) وكما هو معروف في العالم لا توجد دولة فيها مثل هذا العدد وما الذي سيفعلوه ومنصب رئيس الجمهورية منصب تشريفي كما مثبت في الدستور وحين صرحت به الناطقة الرسمية سابقاً مريم الرئيس طردت من منصبها، والكل يتجنب الآن البوح بذلك ، لان التحالفات السياسية أرغمت الأحزاب والتحالفات السياسية على الانصياع لإرادة الكتل الأخرى وكان لها ما أرادت من رئاسة الجمهورية.

ثالثاً: زيادة أعضاء مجلس النواب من 275 إلى 325 عضواً. ومجمل هذه القرارات جاءت إرضاء للأحزاب السياسية والشخصيات وارهافاً لميزانية الدولة والعراقيين وساترك الحسابات الدقيقة للناس المتخصصين وسامر عليها مرور الكرام وبشكل سريع وليس تفصيلي لنرى كم ستكلف هذه العملية وكم سترهق الميزانية وكم ستثقل كاهل وأرواح العراقيين.

- كم سيكلف ميزانية الدولة تعيين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية أو أربعة من رواتب وحمایات وسيارات مدرعة وسيارات أخرى عادية وقصور ودار استراحة وقطع أراضي وايفادات رسمية.

- كم سيكلف ميزانية الدولة تعيين 10 وزراء دولة من رواتب وحمایات وسيارات مدرعة وسيارات أخرى عادية وقصور ودار استراحة وقطع أراضي وايفادات رسمية
- كم سيكلف ميزانية الدولة تعيين 50 نائب من رواتب وحمایات وسيارات مدرعة وسيارات أخرى عادية وقصور ودار استراحة وقطع أراضي وايفادات رسمية وتراهم حتى عند تمتعهم بإجازات إلى عوائلهم في الدول الأخرى ينظم بذلك بإيفاد رسمي .

- الرواتب الفاحشة وغير المنصفة - والتي لا تتسجم مع بقية الرواتب في وزارات الدولة العراقية - للرئاسات الثلاث رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب (تتازل دولة رئيس الوزراء أولاً وفخامة رئيس الجمهورية ثانياً عن نصف الراتب) ومتى ستشكل اللجنة الخاصة بتخفيض هذه الرواتب وهل ستتم في هذه الدورة أو في الدورات اللاحقة الله اعلم. في آخر مؤتمر صحفي للدكتور علي الدباغ الناطق باسم الحكومة (من وزراء الدولة الجدد) عن إقرار مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير لميزانية الدولة وحدد مبلغاً قدره أكثر من ٥٧ مليار دولار للرواتب والمنافع الأخرى ومبالغ الاستثمار لا يتعدى الـ (25) مليار دولار. ولو تأملنا وبحساب بسيط نجد المبلغ الكلي خلال الدورة الحالية ولمدة (أربع سنوات) قد يصل إلى مليارات الدولارات (انتظر من يسعفني بالرقم الحقيقي) ويعني ذلك أكثر من عدة تريليون دينار عراقي، وحين نرى ما تحقق خلال أثمان السنوات لا نجد أي مشروع سكاني أو صناعي أو إعادة تأهيل للمشاريع الماضية ولا طرق حديثة أو سكك حديد أو مجاري ويمكن ملاحظة مأساة العراقي مع هطول أول قطرات المطر، ويصرح الوزير المرشح لوزارة الكهرباء بأنه يحتاج إلى (80) مليار دولار لإعادة الكهرباء هل هذا صحيح وواقعي ؟ طيب أين ذهبت الأموال التي رصدت لوزارة الكهرباء؟؟. أن ميزانية العراق البالغة (82) مليار دولار لو حسبت بشكل واقعي وحقيقي لكانت أكثر من ميزانية أربعة دول عربية مجتمعة وهي جمهورية مصر العربية وسوريا ولبنان والأردن وتجد العراقيون يتحسرون على السفر والعيش في أي من هذه الدول، ولا تجد للخدمات من اثر خلال السنوات أثمان الماضية

صحيح أن العراقي تحسن مستواه المعاشي قابله زيادة في الأسعار ورداءة في المعروض ولا تغيير في حياة العراقي إلا ديمقراطية الهجوم على الدولة.

تواجه الموازنة العامة في العراق عجزاً كبيراً، وذلك رغم الزيادات الكبيرة التي حصلت في إيرادات العراق بسبب قرارات رفع الحصار الاقتصادي، وأيضاً بسبب الزيادات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط عالمياً. لقد سجلت الموازنة العامة في العراق عجزاً بلغ (7,023)، (5,571)، (9,662)، (11,621)، (18,757)، (22,92)، (201,114) تريليون دينار عراقي، وذلك للسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي (انظر الجدول 1). وذلك للنفقات العامة المتزايدة. إذ إن هناك إنفاقاً ضخماً على الجانب الأمني وذلك بسبب الظروف الأمنية المتدهورة، كذلك فإن هناك نسبة كبيرة من هذا الإنفاق يذهب إلى دعم البطاقة التموينية، والوقود، والكهرباء والماء والخدمات العامة الأخرى، فضلاً عن فقرة الأجور والرواتب.

إن قراءة سريعة للموازنة العامة العراقية يمكن من خلالها وصف الأداء الحكومي بأنه استهلاكي، إذ بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي (79.0%)، (81.8%)، (75.51%)، (66.6%)، (78.3%)، (72.04%)، (68.9%) من مجموع الإنفاق العام للسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي، بينما بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري (21.0%)، (18.2%)، (24.49%)، (33.4%)، (21.7%)، (27.96%)، (31.1%)، لنفس السنوات (انظر الجدول 1).

تعتمد الموازنة العامة بشكل كبير على الإيرادات من القطاع النفطي، إذ شكلت الإيرادات النفطية النسب (88.5%)، (92.8%)، (94.7%)، (90.6%)، (85.4%)، (78.1%)، (91.4%) من مجموع الإيرادات العامة، وذلك خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي (انظر الجدول 1).

جدول (1)

مؤشرات الموازنة العامة في العراق 2005-2011 (نسبة مئوية %)

الموازنة العامة							الفقرات
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
91.4	78.1	85.4	90.6	94.7	92.8	88.5	الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة
8.6	21.9	14.6	9.4	5.3	7.2	11.5	الإيرادات غير النفطية/ الإيرادات العامة
31.1	27.96	21.7	33.4	24.49	18.2	21.0	النفقات الاستثمارية/ النفقات العامة
68.9	72.04	78.3	66.6	75.51	81.8	79.0	النفقات التشغيلية/ النفقات العامة
201.114	22.92	18.757	11.621	9.662	5.571	7.023	عجز الموازنة العامة (تريليون دينار)

المصدر: قام الباحث بإعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

المطلب الثاني: عقبة أحادية الاقتصاد واختلال بنية الإنفاق العام بالاعتماد على قطاع التجارة الخارجية

تمتاز اقتصاديات الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص بتبعيتها نحو الخارج وما يعزز من هذه التبعية الاقتصادية اعتماد أغلب هذه الدول على سلعة واحدة في تعزيز دخلها القومي، فالنفط يشكل المصدر الأكبر من مصادر الدخل القومي في العراق وليس هنالك ملامح في الأفق تشير إلى إمكانية التحول نحو تنويع مصادر الدخل بسبب عدم وجود الرغبة الحقيقية للخروج بالعراق من الواقع الحالي الذي يعيش فيه . وتمتاز صناعة النفط العراقية بضخامة الاحتياطي وقرب النفط من سطح الأرض وانخفاض تكلفة إنتاج البرميل مع غياب مخاطر الاكتشاف النفطية، وتشكل هذه الخصائص عوامل جذب أمام الشركات النفطية في مجال الإنفاق على تطوير الصناعات النفطية، ويلاحظ إن إنتاج النفط قد بلغ مستويات عالية حيث وصل إلى (2.6) مليون برميل عام 2001 وبعد نيسان 2003 تذبذب الإنتاج النفطي بين (1.5-1.9) مليون برميل يومياً بين عامي نيسان 2003-2005 والصادرات منها (1.4) مليون برميل للمدة ذاتها، نتيجة العمليات الإرهابية وانعدام الاستقرار الأمني وتوقف أغلب المشاريع الصناعية. إن النهوض بالقطاع النفطي والوصول إلى مستوى إنتاجي يحقق الأهداف المرجوة يتطلب تخصيص مبالغ طائلة لتطوير القطاع النفطي لتصل إلى (20) مليار دولار ولمدة خمس سنوات، وبالرجوع إلى التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة للسنتين 2005-2006 نجد إنها بلغت (450)، (632) مليار دينار على التوالي ولم ينفق منها سوى (160)، (108) مليار دولار للسنتين المذكورتين. وهذا يدل على إن الحكومات المتوالية لحد الآن لم تستخدم المورد النفطي بشكل عقلاني وتكريس موارده المالية في بناء الاقتصاد وإرساء البنى التحتية وإلقاء ظلالها على الواقع الاجتماعي للمواطنين، بل على العكس من ذلك أصبح هذا المورد أداة لتعميق الصراعات الإقليمية والدولية وخلق الأزمات السياسية. إن الريع النفطي محكوم بأثار ترتبط بطبيعة الدولة والكيفية اللازمة لاستخدام موارد النفط، ويمكن القول إن مشكلة التنمية لا تكمن في الموارد المالية الناجمة عن تصدير النفط وإنما في الاستخدام اللاعقلاني للريع النفطي، فالإقتصاد العراقي يعاني من اختلال في بنية الإنفاق العام حيث إن الخزينة العامة للدولة توزع بشكل لا عقلاني في أبواب الموازنة، حيث تحصل النفقات التشغيلية على مساحة واسعة من هذه التخصيصات في الوقت الذي يتطلب الأمر التصرف بالعوائد المتأتية من تصدير النفط في مجالات تخدم تحقيق التنمية بمستويات متباينة وتوزيع عادل لثمارها، وعلى هذا الأساس تظهر بشكل واضح سلبيات ناجمة عن تبعية وأحادية الإقتصاد العراقي في الحد من قدرته على معالجة أزماته فكما معروف إن القطاع النفطي يعتمد على أنماط إنتاج تمتاز بأنها كثيفة رأس المال وإن إعادة تأهيل القطاع النفطي وارتفاع مستويات الإنتاج والتصدير قد توفر موارد مالية إضافية لخزينة الدولة، ولكن هذه الموارد لن تحل مشكلة البطالة بل قد تعقد الأمور إذا ما ترجمت هذه الموارد الإضافية في ميزانية الدولة نحو توسيع القطاع الحكومي غير الإنتاجي وزيادة البطالة المقنعة في دوائر الدولة ومؤسساتها وتوسع في القطاع العام الإنتاجي غير الكفوء والمعتمد على إعانات الدولة. إضافة إلى ذلك، إن الثروة النفطية هي

ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم لضمان مستقبل الأجيال القادمة، ناهيك عن التقلبات الحادة في الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في 2008/9/16 ولا يزال يعاني من أثارها وذلك دليل على أثر هذه التقلبات. من هنا، أصبحت هنالك ضرورة أمام واضعي السياسة الاقتصادية للعودة باعتماد إستراتيجية للتنمية تتكفل بتمويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن وكصدر أولي للعوائد المالية إلى قطاع منتج للثروات ومرتكز أساسي لقيام صناعات تؤمن التشابك القطاعي اللازم لتحقيق عمل تنموي حقيقي^(٧).

يعرف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على مورد وحيد هو النفط، ويعد النفط الرافد الرئيس لبقية فروع الاقتصاد، حيث إن العراق ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم، فالاحتياطي النفطي الثابت يقدر بحدود (115) بليون برميل، وحوالي (220) بليون برميل محتمل. كما يحتوي على احتياطي ثابت من الغاز يقدر بحدود (110) تريليون قدم مكعب، وحوالي (150) تريليون قدم مكعب محتمل. من هنا يكون الاقتصاد العراقي عرضة بشكل كبير ودائم للتقلبات التي تصيب سوق النفط العالمية، وذلك من ناحية ارتفاع أو انخفاض أسعار و/أو كميات النفط العالمية، كذلك فإن الصرف الأجنبي الذي يحصل عليه الاقتصاد من جراء هذا المورد يساهم بشكل كبير في استيراد مجموعة عريضة من السلع (سواء الاستهلاكية أم الاستثمارية أم الوسيطة) التي يحتاجها الاقتصاد المحلي، والتي يعجز عن إنتاجها في الداخل، إن الاقتصاد العراقي يكون معرض بشكل كبير لارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي فإن الأمر يؤدي إلى انتقال هذا الارتفاع في الأسعار إلى داخل الاقتصاد، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد^(٨).

المطلب الثالث: عقبة الفقر^(٩)

يحظى موضوع الفقر باهتمام جميع الدول وعلى اختلاف مستويات التنمية فيها، إلا إن لكل دولة خصوصيتها فيما يتعلق بالهيكلية البنوية والظروف الاجتماعية مما يحتم في هذا الجانب رسم خطة خاصة موجهة وقابلة للمساءلة من قبل الذين يتعايشون مع ما سيترتب عنها من نتائج، ولكي تنجح الخطة على المدى البعيد لا بد أن تعتمد منهجية ملائمة للحد من الفقر، ويعتبر النمو الاقتصادي شرط ضروري للتخفيف من الفقر لكنه شرط غير كاف ما لم ترافقه زيادة فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم.

لقد حاولت الحكومة بعد 2003 إحداث إصلاحات في النظام الاقتصادي ابتداءً بإصلاح العملة والنظام المالي من خلال استبدال العملة وإدخال معايير مقبولة في القطاع المصرفي ورغم إن السياستين (النقدية والمالية) قد أدت إلى إحداث تغييرات إيجابية في مستويات الدخل عام 2004 إلا أنه في جانب آخر أحدثت بعض الإصلاحات الأخرى آثاراً سلبية بالنسبة للفقراء فمثلاً أدت سياسة تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية إلى ارتفاع متوسط الأنفاق الأسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود ومضاعفة نسبة الإنفاق الأسري على النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود.

ولكي نقف عند نقطة الانطلاق لتخفيف الفقر لا بد من معرفة من هم الفقراء حتى يتم استهدافهم بالسياسات التي يمكن اتخاذها كأسلوب للتخفيف من حدة الفقر.

لقد اعتمد تحديد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السرعات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ (2332) سعرة حرارية كمتوسط، أخذين بنظر

الاعتبار العمر، الجنس، الوزن، النشاط البدني سواء في الحضر أو في الريف، وقد وفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية عام 2007 تقديرات كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي (0.482) دينار، وبهذا يكون معدل كلفة الاحتياجات الأساسية الشهرية للفرد الواحد (34.3) دينار ويساوي هذا خط فقر الغذاء وعلى أساس إنفاق الأسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، فقد قدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ (42.6) دينار للفرد الواحد شهرياً. كما موضح في الجدول (2)، الذي يبين أنه من خلال جمع كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية فإن خط الفقر في العراق يساوي (76.9) دينار / فرد / شهر وهو ما يعني أن (23.1%) أي حوالي (6.9) مليون عراقي يقعون تحت مستوى خط الفقر.

إن هذا العدد الذي يعتبر كبيراً إذا ما قورن بعدد السكان في العراق يعد أحد المعوقات التي تواجه العمل التنموي في العراق والحكومة اليوم مطالبة باتخاذ إجراءات تهدف من خلالها أحداث تغييرات إيجابية في مستويات الدخل وتوزيعها ومحاولة تقليل التفاوت بين فئات المجتمع بما يضمن في نهاية الأمر تقليل نسب الفقر بشكل تدريجي وتقليل مستوياته إلى أقل حد ممكن .

جدول (2)

أهم مؤشرات الفقر في العراق 2007

المؤشر	القيمة
خط الفقر ألف دينار / فرد / شهر	الوطني 76.9
	الغذاء 34.3
	غير الغذاء 42.6
نسبة الفقر %	الإجمالي 22.9
	الحضر 16.1
	الريف 39.3
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الإجمالي 6.9
	الحضر 3.5
	الريف 3.4
فجوة الفقر	الإجمالي 4.5
	الحضر 2.7
	الريف 9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٩، ص ٨.

المطلب الرابع: ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي^(١٠)

من المعروف إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يعد مؤشراً تنموياً بحد ذاته ما لم يصاحبه تغير في الهيكل الاقتصادي، إن إلقاء نظرة على مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي تبين ضعف الهيكل الاقتصادي، حيث تشير الحسابات القومية لعام 2004، الاعتماد الكبير على قطاع النفط، حيث بلغت نسبة مساهمته (63%) إلى الناتج المحلي في حين بلغت (56.3%) سنة 2006 و (60%) 2007. وهي نسب كبيرة تعني أننا أمام اقتصاد ضعيف البنية وحيد الجانب، أما إذا نظرنا إلى القطاع الزراعي فنرى انه لا يشكل إلا نسبة (7%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين إن القطاع الصناعي لم يشكل سوى (2%) من الناتج وذلك عام 2004، ولا يختلف الأمر بالنسبة للسنوات اللاحقة حيث شكلت نسبة القطاع الزراعي (5%) و(6%) من الناتج للسنوات 2006 و 2007 على التوالي، في حين شكل القطاع الصناعي النسب (2%) و (3%) للسنوات 2006 و 2007 على التوالي. ومن هنا يمكن القول إن قطاع النفط يهيمن على تطورات الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هيكل الاقتصاد ككل، وهذا الأمر يترك بلا شك أثراً غير مرغوبة على الاقتصاد، خصوصاً إن القطاع النفطي معزول عن بقية قطاعات الاقتصاد، ولا تربطه ببقية القطاعات سوى الروابط المالية (Fiscal Linkages)، وهذا ما يؤدي إلى أن يفيض ناتج هذا القطاع عن الطلب المحلي، ومن ثم يأخذ الطابع التصديري.

المطلب الخامس: عقبة التضخم^(١١)

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة كبيرة من المشاكل الاقتصادية التي تتعلق بالتضخم، فمنذ أن بدأت الحروب تأخذ مداها، وقع على عاتق السياسة الاقتصادية وضع الحلول والمعالجات لانتشار الاقتصاد من الواقع المتدهور، غير أن أغلب هذه المعالجات لم تكن موفقة في تصحيح مسار الاقتصاد بالشكل المطلوب بل انعكست أغلبها في تزايد مستويات الأسعار في السوق المحلية مما أدى إلى ظهور آثار تضخمية يمكن ذكر أهمها بالآتي:

- أدى ارتفاع الأسعار في الداخل إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مع استمرار الدولة بإصدار الأوراق النقدية (الإصدار النقدي) وارتفاع أثمان الصادرات الوطنية مقابل أثمان السلع العالمية ومن ثم انخفاض الطلب عليها وارتفاع نفقة التنمية الاقتصادية وإضعاف الثقة بالاقتصاد الوطني.

- انخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض حصيلة الخزينة العامة من العملات الأجنبية.

- أدى التضخم إلى عدم ضبط الاستيراد.

- أدى التضخم إلى إضعاف قيمة المدخرات المتراكمة وانخفاض مساهمتها في التنمية.

- أدى التضخم إلى الأضرار بالطبقات ذات الدخل المحدودة وعمق من حدة التفاوت بين دخول فئات المجتمع.

إن نسب التضخم قد تزايدت بشكل كبير بعد 2003 نتيجة للاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد بفعل الاحتلال وما نجم عنه من جانب وقيام الكثيرين من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة والقدرة على إدارة الوزارات والمؤسسات من جانب آخر، والتحكم بالقرارات المركزية وهذا انعكس بشكل كبير في المساهمة بأحداث الأزمات ذات الطابع

الاقتصادي التي عززت من حدة الفساد في أجهزة الدولة، وأثرت كثيراً في تزايد موجات التضخم، والملاحظ إن الارتفاع في الأسعار بدأ تدريجياً مع حدوث أزمة المنتجات النفطية ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الأزمة لتمس حياة المواطن مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية والانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي الذي حمل المواطن أعباء كبيرة نتيجة الطلب المتزايد على مادة البنزين لتشغيل المولدات الكهربائية التي أصبحت البديل عن التيار الكهربائي المجهز من قبل الدولة مما ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت كبير في مستويات الأجور بين فئات المجتمع فأصبحت هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية وهي الفئات القريبة من مركز القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة، وكذلك المستفيدين من حدوث الأزمات وفئات أخرى تستلم أجوراً تكاد لا تكفي لسد متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، والجدول (3) يعكس مدى التغير الكبير في حركة الأسعار منذ 2003، وخصوصاً الوقود والإضاءة التي تغيرت أسعارها بحدود العشرين ضعفاً، إن بيانات الجدول المذكور تشير إلى إن الفرد الذي كان يحتاج إلى إنفاق (100) دينار عام 1993 للحصول على سلعة معينة، أصبح يحتاج إلى إنفاق (248) ألف دينار عام 2008 للحصول على نفس السلعة أي بفارق (248) ضعفاً وهذا يشير إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود وانعكاس ذلك على: تدني في نوعية السلع: حيث إن فقدان ثقة الفرد بقيمة العملة المحلية يؤدي إلى قيامه بزيادة طلبه على السلع والخدمات وهذا ما يدفع المنتجين إلى عدم الاهتمام بنوعية السلعة طالما إن هناك طلباً كبيراً عليه وعدم توافر البدائل الملائمة.

- زيادة التفاوت بين الدخول وتدني مستويات المعيشة.

ورغم قيام الدولة بخلق زيادات في رواتب الموظفين العاملين لديها لتغطية الزيادة الحاصلة في الأسعار لكن النقص الكبير في الخدمات الضرورية وتوسع حالات الفساد في الجهاز الإداري وتحمل الفرد تكاليف أغلب هذه الخدمات قد بدد نسبة كبيرة من هذه الزيادات، بل الأسوأ من ذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل جراء هذه الزيادات لأن هؤلاء قد تحملوا الارتفاع في الأسعار الناجم عن هذه الزيادات دون أن يصيبهم أية دخول إضافية وبالتالي تعميق الفجوة بين فئات المجتمع.

الجدول (3)

الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة (2003 - 2008)

100 = 1993

السنة	المواد الغذائية	الوقود والإضاءة	النقل والمواصلات	الرقم القياسي العام
2003	4178.8	4901.5	6285.6	6943.5
2004	4544.2	32226.5	7096.7	8815.6
2005	5558.1	64161.4	10903.7	12073.8
2006	7217.5	183515.3	24996	18500.8
2007	8220.4	314864.1	32325.7	24205.5
2008	9119.9	247454.9	31895.8	24851.2

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - شعبة الأرقام القياسية.
من هنا تأتي ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لمواجهة الزيادات في الأسعار، وليس أمام صانعي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية من حلول سوى أن تسلك الخيارات الاقتصادية التي تتلاءم وطبيعة المجتمع والاقتصاد المحليين وهذه الخيارات يجب أن تصنع في صميم الاقتصاد العراقي بعيداً عن مصالح المؤسسات الاقتصادية الدولية وبما ينسجم مع طبيعة التحول الاقتصادي في العراق وهذا لا يتحقق إلا من خلال تحريك مآكنة الإنتاج العراقية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص والتي تعاني من توقف تام نتيجة لاجتياح السوق المحلية من قبل البضائع الأجنبية بشكل واسع ولا بد من وضع خطط عاجلة وسريعة للنهوض بواقع القطاع الزراعي الذي يعاني من إهمال كبير وتوقف الدعم المحلي للإنتاج مع ضرورة النهوض بواقع الصناعة العراقية من خلال التحديث التكنولوجي لتخفيض تكاليف الوحدات المنتجة واستمرار إنتاج المصانع والمشاريع الاقتصادية وزيادة قدرتها لاستيعاب الأعداد العاطلة عن العمل، وأخيراً لا بد من مواجهة الفساد بكل أشكاله كي تعيد الثقة بالاقتصاد وبالإنتاج العراقي وزيادة حالة التفاؤل التي يفترض أن تسود في عملية إعادة البناء والأعمار.

من خلال تلك الخطوات يمكن القول إن عملية تحقيق الهدف الذي نسعى إليه والمتمثل بزيادة الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي هي عملية ممكنة وعلى مخططي السياسة المالية والسياسة النقدية السعي لتحقيق ذلك الهدف وحماية الاقتصاد العراقي من التقلبات والاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها في هذه الظروف الإستثنائية والتي تعرقل العمل التنموي فيه.

المطلب السادس: حالة ميزان المدفوعات (١٢)

من خلال دراسة وضع ميزان المدفوعات، أظهرت نتائج الحساب التجاري فيه عجزاً بلغ (2404.6) مليون دولار لعام 2004، هذا العجز يعود إلى العجز في الميزان التجاري الذي بلغ (3492.3) مليون دولار، وأيضاً العجز في ميزان الخدمات الذي بلغ (822.3). كذلك بلغت الصادرات النفطية (90%) كنسبة من الإيرادات الكلية وذلك عام 2004، ارتفعت إلى (93.5%) عام 2005.

إن الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على العراق، هو إمكانية الدولة من توفير الصرف الأجنبي ومن ثم إمكانية تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار، إذ استخدم البنك المركزي العراقي العملات الأجنبية الناتجة عن تصدير النفط لاستقرار الدينار العراقي أمام الدولار.

قبل 2003 نتيجة التذبذب في سعر صرف الدينار وانخفاضه بشكل مستمر، وما كان ينتج عن ذلك من ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار. غير أن تقوية الدينار أمام الدولار بشكل مبالغ فيه يساهم إلى حد كبير في زيادة عجز ميزان المدفوعات من زاوية ان تحسين سعر الصرف يؤدي إلى تشجيع البلد على زيادة الاستيرادات من مختلف السلع؛ حيث تصبح أسعارها رخيصة نتيجة تحسين سعر الصرف، وهذا الأمر يؤدي إلى التأثير سلبي على الاقتصاد من حيث تثبيط همم الإنتاج سواء الصناعي أو الزراعي، وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي. هذا الأمر يؤدي إلى هبوط في الناتج المحلي، الأمر الذي قد يساهم في زيادة

الضغوط التضخمية، خاصة إن السلع التي يزداد استيرادها قد تكون محملة بالتضخم المستورد.

المطلب السابع: عقبة البطالة (١٣)

مشكلة اقتصادية لا تقل أهميتها وتأثيرها عن باقي المشاكل التي تترك أثراً سلبية في مجمل القطاعات الاقتصادية غير أن نسبة هذا التأثير تتباين من دولة لأخرى تبعاً لدرجة التطور، فنجدها قليلة في الدول المتطورة وكبيرة في الدول المتخلفة والملاحظ إن الاقتصاد العراقي عانى وبشكل كبير من مشكلة البطالة منذ أواسط الثمانينات من القرن المنصرم بفعل استمرار الحروب ثم تعززت بعد أحداث 1991 وفرض العقوبات الاقتصادية وقيام الكثير من العاملين في القطاع الحكومي بترك وظائفهم والتوجه للعمل في القطاع الخاص وفي المجال الحرفي لسد متطلبات المعيشة، التي أصبحت صعبة جداً على أغلب المواطنين العراقيين، الأمر الذي دفع بالدولة آنذاك لإتباع نظام الكوبونات الغذائية من أجل ترشيد الاستهلاك وتنظيم الحياة الاجتماعية، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي ساهمت في تعزيز حجم البطالة في الاقتصاد العراقي بالآتي:

- الخلل في هيكلية نظام العمل ومدخلات ومخرجات النظام التعليمي التي تستند عليها الأسس في رسم السياسة التنموية المتضمنة تشغيل الأيدي العاملة لسد احتياجاتها.
- حالة الدمار والخراب التي أصابت البنية الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم ومن ثم الاحتلال الذي أضحى سبباً مباشراً في توقف المشاريع الاقتصادية خاصة التي تتطلب تشكيل أيدي عاملة كبيرة.
- تركيز السياسات الاقتصادية السابقة نحو تزايد الإنفاق العسكري والتسليح والابتعاد عن المشاريع الاستثمارية التي تحتاج لأيدي عاملة، وبالتالي خلق قصور في إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل لتحقيق فرص عمل في قطاعات إنتاجية تخدم عملية التنمية.
- التوجه نحو قطاعات غير إنتاجية ذات الربح السريع مقابل ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
- تراجع عملية الإنتاج مع تزايد ظاهرة التضخم بشكل حاد وتأثيرها في العمليات الاستثمارية عمق من شيوع البطالة وخاصة للشباب الذين هم في سن العمل.
- التدهور في الوضع الأمني الذي كان السبب الكبير بعدم قيام الكثير من الاستثمارات المخطط لها وتأثيرها في تكريس البطالة إلى آجال غير محددة وانعكاسها على العمل التنموي بشكل عام.

وبعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 تعمقت البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها المقنعة، الاحتكاكية، الإجبارية... الخ، بعد تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش العراقي السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات، وهذا الحال زاد من التكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة لتصل نسبة البطالة إلى مستويات عالية تجاوزت (52%) وهي أعلى نسبة ضمن دول المنطقة إلى جانب توقف المشاريع الإنتاجية بشكل شبه تام وتزايد حالات الفساد المالي وهدر الأموال التي كان يتأمل أن يكون لها دور كبير ومساهمة فاعلة وحقيقية في انتشال وتخفيف نسب البطالة التي أخذت بالتزايد (انظر جدول 4) حيث أصبحت هذه النسب تقلل من أهمية العاطلين عن العمل بقدرتهم على المساهمة في الإنتاج واضطرار

الكثير منهم بالقبول بأية فرصة للعمل حتى ولو كانت بأجور متدنية وبذلك أصبحت البطالة الإجبارية هي النوع السائد في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال وهذا ما خلق أثراً اجتماعية كثيرة تمثلت بزيادة معدلات عمل الأطفال وتورطهم بالجرائم المنظمة والأعمال اللا أخلاقية والإرهاب وانتشار البغاء بين الشباب وتفكك الحياة العائلية وتفاوت مستويات الدخل الذي بدأ يتزايد مع بدء الاحتلال ونهج الحكومة للسياسات الانتقائية العشوائية التي لا تتسجم مع حاجات ومتطلبات المجتمع والمواطنين وسياسة خصخصة القطاع العام وتخريب الدورة الاقتصادية وانعدام الرقابة الحكومية واللامبالاة من قبل الموظفين الحكوميين في تقدير المعاناة الحقيقية للشعب وتفشي سرقة المال العام والرشوة وتأثيراتها السلبية على المواطنين ولم تشهد الأعوام بعد 2003 أية خطوات لتغيير جاد في السياسة العامة كما لم تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة مستويات الفقر والسير على مسار محدد للتنمية الاجتماعية للتقليل من مآسي الشعب، بل انشغلت الحكومات بالمغانم السياسية وتركت الأعباء تتراكم لتصبح مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي يواجهها العمل التنموي بعد 2003 والتي أصبحت مستوياتها عالية جداً يتعذر إيجاد الحلول اللازمة لها في الوقت الراهن.

الجدول (4)

معدل البطالة في العراق 2003 - 2007

السنة	المعدل العام للبطالة	ذكور	إناث
2003	%28.1	%30.2	%16
2004	%31	%23.6	%6.53
2005	%37.9	%19.2	%14.1
2006	%52	%38.1	%18.3
2007	%62	%48.1	%18.5

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - نتائج مسح التشغيل والبطالة.

المطلب الثامن: عقبة المديونية الخارجية، والدخول إلى المنظومة الدولية

دخل العراق في مفاوضات مع أعضاء نادي باريس بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وذلك من أجل معالجة ديون العراق الخارجية، حيث تمت مفاتحة الحكومة العراقية لإدارة صندوق النقد الدولي بقصد عقد اتفاقيات من شأنها إطفاء الديون العراقية والتي تقدر بـ (120) مليار دولار. كان التعامل مع الصندوق على أساس عودة العراق إلى النظام الاقتصادي العالمي وتطوير اقتصاده على أساس اعتماد إستراتيجية اقتصاد السوق الحر، في إطار هذه الجهود جرت محادثات بين العراق من جهة وإدارة صندوق النقد الدولي ونادي باريس من جهة أخرى. تم خفض ديون العراق بمقدار (80%) خلال فترات محددة بشرط أن يقوم العراق بإصلاح اقتصاده باتجاه رفع كفاءة الأداء وتقليل التبذير وحصوله على ثقة المجتمع الدولي، وذلك من خلال تبني إستراتيجية تنسجم مع توجهات صندوق النقد الدولي. في 29 من أيلول عام 2003 وقع العراق الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد (EPCA) Emergency Post Conflict Assistance (اتفاقية المساندة الطارئة) والتي

تتلخص بنودها الرئيسية بما يلي: إصلاح مالي وإدارة جيدة للمصرفيات، إصلاح سياسة الدعم الحكومي متمثلاً بالبطاقة التموينية وأسعار المشتقات النفطية، تقليل تدخل الدولة في إدارة المشاريع الاقتصادية، والبدء بعملية الخصخصة، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والبدء بتقديم الدعم النقدي للعوائل الفقيرة. وقد قام العراق بإبرام اتفاقية ثنائية SBA في 23 كانون الأول 2005، واتفاقية (Stand By Arrangement) SBA لا تختلف في جوهرها عن EPCA، إلا أن الأولى تحتوي على تفاصيل متعلقة بضبط الحسابات والإنفاق والتضخم وضمان الشفافية في عرض المعلومات والالتزام في عدم زيادة عجز الموازنة. إن أبرز سمات هذه الاتفاقية تتمثل في توسيع السوق أمام القطاع الخاص والسماح له باستيراد المنتجات النفطية وإعادة بيعها محلياً بأسعار السوق، والابتعاد عن أشكال الدعم العام غير الموجه واستبدال هذا الدعم بتقديم خدمات عامة واجتماعية أفضل.

قامت الحكومة في 18 كانون الأول 2005 برفع الأسعار الرسمية للمحروقات في كل أنحاء البلاد، ليصبح سعر البنزين العادي (100) دينار للتر الواحد، وسعر البنزين الممتاز 250 دينار للتر الواحد، والنفط الأبيض 25 دينار للتر، و قنينة الغاز بسعر (600) دينار، وهكذا بدأت الدولة تدريجياً بتقليل دعم أسعار المشتقات النفطية. إن واحدة من أهم آثار رفع الدعم أنه يكون مصحوباً بآثار تضخمية واضحة، ينطلق هذا الرأي من منطلقات نظرية ترى أن التضخم الذي سيحدث هو من نوع دفع التكاليف، بحيث أن رفع أسعار المشتقات النفطية سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار باعتبار أسعار المشتقات ستشكل إضافة إلى تكاليف السلع والخدمات المنتجة، إن هذا الرأي يستند إلى جملة من الحجج :-

أ- إن هناك طلباً متواصلاً على الغاز والنفط الأبيض والبنزين، وزيادة أسعارها ستؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الوقود والإضاءة، ومن ثم التأثير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ب- أن الطلب على البنزين وزيت الغاز هو طلب مشتق من الطلب على السيارات، وإن أي ارتفاع في أسعار هذه المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات ومن ثم سيرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ج- ثمة علاقة طردية بين ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وذلك لأن الأخيرة تأخذ بنظر الاعتبار أجور النقل كأحد مكوناتها، وهكذا سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية، ومن ثم ارتفاع الرقم القياسي للأسعار.

في هذه الصدد نرى إن سلسلة من الآثار المباشرة وغير المباشرة من ارتفاعات الأسعار ستحدث، مما سينعكس بشكل متتابع على بقية القطاعات، والنتيجة هي مواجهة الاقتصاد ككل لضغوط تضخمية^(١٤).

كانت ولا تزال معضلة الديون العراقية الخارجية من أخطر المعضلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد معضلة الوضع الأمني في المرحلة الحالية، فضلاً عن كونها معضلة اقتصادية وسياسية شكلت عبئاً على الاقتصاد العراقي ومعرقلاً لجهود إعمار العراق وإصلاح ما دمرته الحروب، وقد شكلت هذه الديون ما نسبته (400%) من إجمالي الناتج المحلي وبحدود (700-800%) من حجم التصدير العراقي، حيث اعتبر العراق من أكثر الدول المثقلة بالديون، وتنقسم المديونية الخارجية للعراق إلى قسمين:

الأول: تتحملة سياسات النظام السابق والتي تمت استدانته من دول وشركات وهيئات دولية مختلفة لتمويل الحرب مع إيران.

والثاني: فرض على العراق من قبل الأمم المتحدة عام 1991 لتعويض الدول والشركات والأفراد المتضررين من سلوك النظام السابق وتقرر أن تستقطع (30%) من مبيعات النفط العراقي لدفع التعويضات التي تقررها اللجنة.

وتفاوتت تقديرات الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية المختلفة لحجم المديونية الخارجية للعراق، فليس هنالك حتى الآن اتفاق على إجمالي رقم الدين الخارجي، فالأمم المتحدة تقدرها بحوالي (137) مليار دولار، والولايات المتحدة تقدرها بحوالي (120) * مليار دولار والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقدرانها بـ (127) * مليار دولار، والبنك المركزي العراقي يقدرها بـ (146) * مليار دولار، كذلك تضاربت التقديرات في ما يتعلق بتوزيع هذه الديون على الدول الدائنة داخل نادي باريس وخارجه، فبعض التقديرات تشير إلى أن ديون نادي باريس (19 دولة) بحدود (39.9) مليار دولار مع الفوائد وديون عربية لدول الخليج (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات) نحو (40) * مليار دولار، وديون لروسيا، صربيا، بلغاريا، رومانيا، بولندا، سلوفاكيا) نحو (15) مليار دولار مع الفوائد وديون لدول وشركات تجارية إضافة إلى نحو (53) مليار دولار تعويضات لحرب الخليج الثانية، وبذلك يربو الدين الخارجي على (199) * مليار دولار قبل شطب عدد من الدول في نادي باريس ودول أخرى نحو (80%) من ديونها وهو مبلغ ضخيم يعجز العراق عن الوفاء به في ظل الظروف والازمات التي يعيشها في الوقت الحالي. إن مشكلة الديون العراقية قد بدأ الحديث عنها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 حيث تضمنها قرار مجلس الأمن (1546.1483) كون هذه المديونية الضخمة تشكل عائقاً حقيقياً لجهود إعادة الأعمار وإنعاش الاقتصاد المنهار واستعادة الأمن والبناء الديمقراطي في العراق، وتلت ذلك ممارسة الولايات المتحدة ضغطاً على غالبية الدول الدائنة للعراق وخاصة دول نادي باريس لإلغاء أو شطب نسبة تتراوح بين (75 - 90%) من ديونها على العراق لتمكينه من استعادة عافيته الاقتصادية والأمنية، ونشطت إدارة الاحتلال الأميركي آنذاك حيث طالب الحاكم المدني لسلطة الإنقاذ (بول برايمر) كلاً من السعودية والكويت بشطب وإلغاء ديون العراق والتعويضات المستحقة لها لدى العراق إلا أن جهوده باءت بالفشل ثم قام بعد ذلك الرئيس الأميركي جورج بوش بتعيين وزير الخارجية الأميركي الأسبق جيمس بيكر مبعوثاً خاصاً له مكلفاً بالتفاوض مع الدول الدائنة للعراق وصولاً إلى تسويات مالية تخفف ديون العراق وكذلك نشط مجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية المتعاقبة في نفس المساعي من خلال جولات قام بها وزراء طالبوا إعفاء العراق من جزء كبير من ديونه أسوة بألمانيا التي ألغيت ديونها بعد الحرب العالمية الثانية وشطب ديون راوندا عام 1988 من قبل مجلس العموم البريطاني وكذلك الأرجنتين التي أعفيت من (75%) عام 2001، ومصر التي حصلت على إعفاء (65%) من ديونها ويوغسلافيا التي حصلت على إعفاء ثلثي ديونها بعد الإطاحة بنظام بسلوبودان ميلو سوفيتش كونها قدمت لاعتبارات سياسية ولأغراض عسكرية والإنفاق على برامج التسليح ولم تقدم لاعتبارات إنسانية. ولقد أسفرت ضغوط الولايات المتحدة على دول نادي باريس التي ربطت مشاركة دول النادي وغيرها من الدول الدائنة بعقود إعادة أعمار العراق وإعادة تأهيل القطاع النفطي بخفض ديونها على العراق من الحصول على موافقات وتعهدات

ميدنية لشطب ما نسبته (70-80%) من ديون النادي على العراق بعد المرونة التي أبدتها كل من فرنسا وألمانيا بعد أن كانتا تربطان إعادة الجدولة وتخفيض الدين وتوقيع أي اتفاق مع العراق باستعادته لاستقلاله وسيادته وتمتعه بكيان الدولة المستقلة وإشراكهما والدول التي عارضت الحرب (روسيا والصين) بعقود إعادة الأعمار. ولقد توصل العراق عام 2004 مع نادي باريس إلى تخفيض ديون الدول الدائنة من أعضاء النادي بنسبة (80%) من مجموع الديون البالغة (40) مليار دولار وفق ضوابط وإجراءات مشروطة حددت بالآتي:

- إعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية لموازنة الأسعار مع ميزان الأسعار في دول الجوار.
- رفع الدعم عن البطاقة التموينية واستبدالها بتعويض نقدي.
- التوجه نحو خصخصة شركات القطاع العام.

إن نسب التخفيض المذكورة آنفاً تكون على مراحل حسب نصوص الاتفاق حيث تكون نسبة (30%) من الدين الكلي عند توقيع الاتفاق و(30%) أخرى حال توقيع العراق، ترتيبات المساندة مع صندوق النقد الدولي عام 2005 و(20%) من الدين حال تقديم صندوق النقد الدولي تقريراً يؤكد إتمام العراق التزاماته بموجب بنود اتفاقية ترتيبات المساندة بموعد أقصاه 2008 وبذلك تكون مديونية العراق لدول النادي قد خففت بنسبة (80%) أوائل عام 2008 ويتوجب على العراق تسديد (20%) من الدين المتبقي أي نحو (8) مليار دولار، ويكون التسديد على مدى (23) عاماً من تاريخ 2011.

وخارج دول نادي باريس قامت دول أخرى بإعفاء العراق من ديونه بشكل كامل كالصين وقبرص وأستراليا و وعدت كل من قطر والسعودية بإعفائه (80%) من المديونية البالغة (30) مليار دولار وفيما يتعلق بالكويت فقد رفض برلمائها شطب أو تخفيض ديونها على العراق البالغة (16) مليار دولار أو التعويضات التي أقرتها لجنة التعويضات الأممية للكويت، ويبدو أن هنالك اتفاقاً قد حصل مؤخراً باستثمار الدين الكويتي في عمليات البناء والإعمار المتوقع تنفيذها في العراق. وفي ما يتعلق بالديون التجارية فقد تمكن العراق من عقد صفقة مع كبار دائني العراق من القطاع الخاص (بنوك، شركات عالمية) في اجتماع سنغافورة 2005 وقد وافق بموجبها الدائنون على مبادلة (20%) من الدين الأصلي والفائدة بسندات وإلغاء الباقي وهي ديون تزيد عن (20) مليار دولار إضافة إلى الاتفاق على تسويات مالية مع (80%) من الدائنين الذين لهم مبالغ دون (25) مليار دولار، حيث وافق هؤلاء استلام دفعة نقدية تعادل (12.5%) من أصل الدين وإلغاء الباقي وبذلك يكون العراق قد تمكن من إلغاء ديون بقيمة (97) مليار دولار من أصل الدين البالغ (146) مليار دولار، الأمر الذي من المفروض أن ينعكس إيجابياً نحو استقرار العراق وتنميته من خلال إعادة أعمار ما دمرته الحرب وزيادة توجهات الإنفاق نحو برامج التنمية الاقتصادية، لكن تصريحات محافظ البنك المركزي العراقي تؤكد إن مشكلة الديون العراقية والتعويضات كبيرة جداً إلى جانب معضلة تحقيق الأمن والاستقرار لا زالت تشكل عائقاً أمام إعادة بناء العراق الجديد، فالديون والتعويضات قد تراكمت خلال الفترات السابقة وهي تمثل تحدياً للدولة والحكومات المتعاقبة كما إن الاقتصاد في حالة يرثى لها ومعدلات الفقر في ارتفاع مستمر والبنى التحتية مدمرة بشكل كبير، الأمر الذي يتطلب مساعي مستمرة وجادة لمناشدة الدول الباقية لشطب ديونها والموضحة في الجدول (2) وإعفاء العراق من التزاماته المالية تجاهها واعتبار ذلك بمثابة مساهمة من هذه الدول في إعادة أعمار العراق كون غالبية هذه الديون

هي ديون عسكرية وظفت في تعزيز الحروب الخاسرة ولم تستخدم في عمليات الاستثمار للمشاريع التنموية التي تصب في صالح الاقتصاد العراقي^(١٥).

المبحث الثاني

التحديات السياسية لعملية الاستثمار

لقد قدر على العراقيين أن تتأسس جمهوريتهم الرابعة مطلع القرن الواحد العشرين برعاية الأميركيين الذين عكست سياساتهم ومنذ اليوم الأول للغزو عقما كبيرا في التفكير والتخطيط والإدارة وتخبطا واضحا في استيعاب ما هم مقدمون عليه وهم يستبيحون أراضي الشعوب ومقدراتها ويجعلون أهلها رهائن قراراتهم العبثية التي تصنعها أقطاب السياسة عندهم. تلك الأقطاب التي درجوا على تسميتها حينها بالصقور والنوارس والتي تتصارع فيما بينها، والرئيس خاضع بطبيعة الحال لإملاءات الطرف الأقوى منها والأقرب لهلوسات العقل الأمريكي المشتت بين نزعات المسيحية الإنجيلية وخرافات وترهاتها وإسقاطات التفكير العولمي المؤمرك في زمن القطبية الواحدة؟. وبطبيعة الحال لا يمكن تحميل الأميركيين وحدهم تبعة ما جرى منذ سبع سنوات إذ إن الجهد السياسي الذي أداروه كان أساسه في ما بعد أقطاب المعارضة العراقية من الأكراد والشيعية وبعض الواجهات السنية التي كانت تعمل في الخفاء والذين شكلوا واقعا مفروضا لم يستطع الأميركيون تجاهله أو تجاوزه برغم اعتراضات بعضهم لاسيما الحاكم المدني سيء الصيت بريمر ومن يقف ورائه والذي لم يصدق في شي إلا في حكمه على أكثرهم كما ذكر في مذكراته المنشورة؟ إن هناك اعتبارات متعددة اضطرت الأميركيين للتعامل معهم تتصل بالمصالح الولاعات ومراعاة البعد الإقليمي إضافة إلى حسابات السياسة غير المعلنة والتي تجري في الغرف المغلقة والتي تخطط وتضع القرارات بغض النظر عن ماهية هذه القرارات ومدى جديتها وعلاقتها بأصحاب الشأن؟. وعلى أرض الواقع كانت التخذقات العرقية والطائفية والمذهبية والقومية والاثنية تنمو وتترعرع مع وجود البيئة الخصبة والرعاية المخلصين وبنسق موجه ومقصود يقف خلفه الكثير من الساسة الجدد الذين كانوا مظهرا من مظاهر الشارع المحقق والمشوش والمضطرب وانعكاسا لعقلية العوام بدل أن يكونوا مترفعين عنهم وساسة لهم كما يقتضيه المنطق!. هذه المظاهر كانت في حقيقتها أكثر من مجرد اصطفايات تخدم واقع العملية السياسية الجديدة التي ولدت ولادة متعسرة برعاية الأميركيين ولكنها وفق تفكير بعض الساسة وقتئذ كانت وسيلة لغاية أكبر وجسرا يعبرون منه إلى ضفاف أحلامهم وتطلعاتهم التي تخطى بعضها كل حد وتجاوز حتى حدود الوطن الذي غدا ماضيه وحاضره رهينة بيدهم وبيد من أتوا بهم؟. لقد مضى أشهر على انتخابات كان يراد منها أن تعكس وجهها جديدا للتجربة العراقية وقد كان المغرِقون بالتفاؤل يتحدثون بمعزل عن الواقع وهم يقارنون تجارب غربية قطعت شوطا بعيدا في هذا المجال بالتجربة العراقية الناشئة بكل تداعياتها وإفرازاتها ويحاولون تسويقها للمحيط العربي والإقليمي على إنها النموذج الأمثل لنظام الحكم والذي كان الأميركيين لاسيما في عهد الجمهوريين ورئيسهم السابق بوش يلحون لفرضه على وفق ما كان يعرف حينها بمشروع الشرق الأوسط الكبير غير إن الواقع على الأرض كانت تتحكم به عوامل أخرى أكبر من تلك المسميات الفضفاضة والعناوين العريضة

حتى تلك التي كان ينادي بها أكثر الساسة العراقيين منذ العام 2003 ويكررها الأمريكان معهم بكل سماجة! فلقد أصبح الوضع العراقي بعد هذه الانتخابات غاية التعقيد رغم كل ما يشاع عكس ذلك، فالיום أصبح صوت المذهب والملة والعرق أقوى من أي صوت آخر، أقوى حتى من الدستور الذي يدعي الساسة تقديسه والذي غدا هو الآخر رهينة أمزجة وخواطر وتطلعات ورؤى تتلاعب بحروفه وكلماته فضلا عن نصوصه وهو الذي وضع ليكون تعبيراً حياً عن واقع العراق؟! إن أكثر ساسة العراق الجديد لا يدركون جيداً كيف ينظر العالم لهم ولتجربتهم الجديدة التي أريد لها أن تسوق كأنموذج يراد تعميمه! ومن جهة أخرى يبدو إن العراق أصبح كذلك رهينة تطلعات المحيط المجاور، وإذا تجاوزنا المحيط العربي - وهذا ليس تعصبا - لا لأن دور العرب كان يحمل في طياته بعده المتحفظ أو المحايد والدبلوماسي الذي يتخوف من الواقع الجديد وإفرازاته بل لأنه كان ولا يزال بالفعل دوراً ضعيفاً وهزئياً للغاية؟! وإذا تجاوزنا أيضاً الدور التركي المحكوم بالقضية الكردية والاعتبارات الاقتصادية يبقى هناك الدور الإيراني وهو الأكبر والأخطر والأشمل لأنه محكوم بعوامل التاريخ وعوامل الأرض والعامل المذهبي الذي أفرز نخبة سياسية محسوبة بأغلبيتها عليها إلى الحد الذي أصبحت لهم الكلمة الفصل في الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي أيضاً. وعلى سبيل التأكيد يلحظ السائر في شوارع بغداد اليوم أفواج الزوار الإيرانيين وهم يملنون الطرق وبأعداد كبيرة وكذلك البضائع الإيرانية قد أغرقت الأسواق من ابر الخياطة إلى السيارات التي غزت الشوارع بألوانها الصفراء الفاقعة وكأنها علامات إنذار تقول نحن هنا؟! وكذلك آلاف المطبوعات والكتب والتي غصت بها المكتبات والشوارع الثقافية العراقية وبلا رقيب ولعل سبب انتشارها ومقبوليتها ليس فقط لوجود توجه سياسي يغض الطرف أو لأنها تشكل حدثاً يحمل دلالات ايجابية كونه مظهراً من مظاهر التنوع الثقافي العابر للحدود بل هو تجسيد حي عن الواقع الجديد الذي لعبت فيه الطائفية والمذهبية دور الجسر أو الطريق المعبد الذي أرادت منه إيران أن تدق ناقوس التحذير للعراق ولجيرانه العرب فما أخفقت فيه سنوات الحرب أثمان في القرن المنصرم والتي دفع العرب ثمنها نقداً نجحت فيه السياسة اليوم وأمام مرأى ومسمع الأمريكان الذين لا يملكون غير كلمات التعريض الإذانة والتصريحات الباهتة فيما عسس النظام الإيراني وجنده أخذوا مواقعهم حيث تركها الأمريكان جهاراً نهاراً؟! هذا إذا استبعدنا فرضية الاتفاق غير المعلن بينها كما يعلن البعض. ولعل ما يشير إلى ذلك هو اتفاقهم على دعم المالكي كمرشح لرئاسة ثانية ولهذا الاتفاق دلالاته مع أن الواقع لا يشير إلى أن بعض الساسة العراقيين مجبورون على الإذعان له أو الأخذ به بالكلية ولكنهم لم ولن يبرهنوا على إنهم يملكون زمام أمورهم أو إنهم قادرين على الوثوق ببعضهم وتغليب مصلحة البلد العليا والتخلي عن تلك النزعات والعقد المستحكمة المعشقة في العقول والقلوب والضمانر والمترسخة في السلوكيات والأفعال والتي نزلوا بها إلى الشارع المضطرب أصلاً بفعل ما جرى ويجري عليه كل يوم. إن القضية العراقية أكبر من مسألة نزاع على مناصب وكتل فائزة وخاسرة إنها كما أسلفنا لعبة تاريخ وأمزجة وأهواء ونزعات وعقد وتطلعات وخطوط حمراء يدرك بعض الساسة العراقيين إن تجاوزها سيجعلهم في عداد قائمة الضحايا المفتوحة العدد؟! إن شظايا التجربة العراقية ببعدها المذهبي والطائفي قد تناثرت وراء الحدود وها هي الأخبار تطالعنا في محيطنا العربي بما لا يسر في لبنان ومصر والبحرين واليمن والسعودية وأخيراً الكويت لذا فالحاجة ملحة وماسة لاحتواء مظاهرها

وتجفيف منابعها وإبطال مبرراتها لأنها إن تركت تعشش في مجتمعاتنا سيكون لها آثار مدمرة يصعب التخلص منها بين ليلة وضحاها لأن هذه المظاهر بالنسبة إلى أصحابها ومن يروجون لها وكما نراها اليوم ليست إلا معركة إثبات وجود وتأكيده هوية وترسيخ واقع جديد وتحقيق تطلعات تتجاوز حدود الأوطان ويبدو إن بينتنا العربية مهياً مع الأسف لخوض هكذا صراعات. إن أزمة الحكم في العراق ستنتهي بفصلها السياسي المتعلق بتشكيل الحكومة وتوزيع المناصب ولكن تأثير التجربة العراقية بأبعدها السلبية سيكون واضح على عموم المنطقة مع بقاء احتمالات الانفلات الأمني والسياسي والانقلابات العسكرية في المستقبل قائمة ويبدو أن نائب الرئيس الأمريكي بايدن المح في آخر تصريحاته إليها التي هي إما أن تكون تحذيراً مبطناً للساسنة العراقيين أو إنها كانت قراءة واقعية لتاريخ العراق المعاصر ولكنها مع الأسف قراءة متأخرة ومتأخرة جداً ولكنها تبقى قائمة طالما الوضع بهذه الصورة سواء كان ذلك بوجود الأمريكان ودعمهم أو بسواهم وإن غدا لناظره قريب؟^(١٦).

إن العملية الانتخابية الجارية، وما رافقها من الصراعات السياسية العنيفة، هي نتيجة مباشرة للعملية السياسية التي بدأت مع مجئ الاحتلال الأمريكي، هي عملية محكومة بالموت، وولدت بعملية قيصرية بإشراف الجراح الأمريكي بول بريمر. العملية السياسية هي نقل للتجربة الأفغانية إلى العراق بطائرات أمريكية، حيث اجتمعت أطراف قومية وطائفية ودينية وعشائرية عدة لتحقيق المصالح الأمريكية في بداية الأمر، لكن الوضع انقلب عليها نتيجة للنفوذ الإيراني القوي في العراق. تم بناء العملية على أساس المحاصصة الطائفية والقومية والدينية وتم بموجبها تقسيم كل العراق من الناحية السياسية والإدارية ومناطق النفوذ والسلطة ونهب ثروات المجتمع حسب هذا المبدأ ولحد اللحظة... دمرت المجتمع وقسمته إلى كيانات وكتاتونات طائفية وقومية ودينية وحتى عشائرية مختلفة، مما أدى إلى نشوب الحرب الطائفية والقتل على الهوية وعمليات الاختطاف والاعتقال السياسي وغياب الأمن وانعدام الخدمات العامة وتفشي الفقر والمجاعة والبطالة. بموجب هذه العملية تم إقصاء وتحجيم دور الحركة القومية العربية وقواها المختلفة أبان الانتخابات السابقة التي جرت في سنة 2005 مما أدى إلى نشوب الحرب الطائفية بين سنوات 2005-2007 بصورة واسعة وشرسة حيث أدت إلى التهجير القسري لمئات الآلاف من المواطنين إلى مناطق مختلفة في العراق وخارجه، وحولت بغداد إلى مدينة الخوف والذعر لسكانها وزانريها، وحولت مناطق أخرى مثل الأنبار والفلوجة وديالى إلى كانتونات سياسية للإسلام السياسي البن لادني. إن الإسلام السياسي الشيعي وقواه المختلفة وعلى رغم الإختلافات العميقة بينها مدعومة بقوة من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث تحاول ومنذ بدأ العملية السياسية إبعاد الحركة القومية العربية وقواها الرئيسية من السلطة والحكم، كجزء من الصراع الداخلي على السلطة السياسية وطبع الدولة بطابعه، ومن جانب آخر كجزء من الصراع بين أمريكا والقوى المتحالفة معها في المنطقة والجمهورية الإسلامية في إيران وهي مدعومة لحد اللحظة من قبل الصين وروسيا. بعد سقوط الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العراقي والعالمي وخصوصاً بعد نشر تقرير بيكر-هاملتون بدأت أمريكا بحلحة وضعها في العراق وذلك بدعم القوى القومية العربية في الداخل والمدعومة أصلاً من قبل عدد من الدول العربية وذلك لمحاولة جذبها إلى المشاركة في السلطة، حيث تم زج عدد من الشخصيات بالحكومة تحت إسم "مشاركة السنة" في الحكم. وهكذا اشتد الصراع بين هذه

الحركة والإسلام السياسي الشيعي الحاكم كوجه من أوجه الصراع الأمريكي الإيراني في المنطقة. إن هذا الصراع هو أساسا صراع سياسي بين الحركتين ولكن عمقه، شدده ووسعه الصراع الأمريكي الإيراني، الذي يمثل انعكاسا لصراع دولي أكبر وأوسع. حيث أرسى هذا الصراع في المرحلة الراهنة بين الحركة القومية العربية التي تمثلها قوى وكيانات عدة والإسلام السياسي الشيعي الحاكم الذي تمثله أيضا قوى وكيانات عدة على الصعيد العراقي. في الوقت نفسه هو صراع ضاري بين أمريكا والقوى الإقليمية المتحالفة معها مثل السعودية ومصر والأردن وتركيا من جانب والجمهورية الإسلامية الإيرانية والقوى الداعمة لها مثل الصين وروسيا والقوى التابعة لها في المنطقة مثل حزب الله في لبنان... وهكذا أصبح المجتمع العراقي مختبرا لتجارب القوى الدولية الكبرى والإقليمية وذلك لفرض سيطرتها ونفوذها على المنطقة، إن القضية العراقية في المرحلة الراهنة هي قضية دولية أو مدولة. حيث جاءت مرحلة الانتخابات الحالية في خضم هذا الظرف السياسي العالمي والمحلي مما يشق صفوف المجتمع العراقي على أساس الهويات القومية والطائفية والعشائرية الكاذبة. في خضم هكذا ظرف وفي ظل أجواء خروج قوات الاحتلال وانسحابها بصورة نهائية وصلت المرحلة إلى استحقاق انتخابي جديد حيث بدأ الصراع بصورة أكثر شراسة لطبع الدولة بطابع احد القوى السياسية. إن العملية الانتخابية الجارية ومنذ البداية كانت إفران من إفران العملية السياسية أعلاه. حيث كان صراعا مريرا على قانون الانتخابات منذ البداية ومن ثم على تعديلاته وما يحتويه من غبن وسلب لحقوق أكثرية المواطنين في العراق تحت مسميات عدة، حيث سلب حق الشباب وذلك بتحديد قانون عمر المرشحين بـ 30 سنة وحرمان العمال والجماهير الكادحة وذلك بتحديد شرط حيازة شهادة الإعدادية للمرشحين... وسلب حقوق كل العراقيين لأن المرشحين لا يمثلون إلا محافظاتهم وليس العراق كله، حيث أن كل محافظة هي دائرة انتخابية مغلقة، وبذلك سلب حق المواطنين من انتخاب ممثليهم الواقعيين على الصعيد العراقي... إنها ليست عملية انتخابية بل عملية لديمومة واستمرار الحكم القومي الطائفي الموجود وميليشياتهم، هذا هو عنوان هذه العملية تحت شعار الانتخابات. إن سلب حق المواطن في اختيار إرادته الحرة والتصويت بصورة نزيهة وحررة هو جزء من هذه المهزلة، حيث لم يتوقفوا عند هذا الحد بل حدى بهم وكجزء من صراع السلطة السياسية، أن يخرجوا ورقة "هيئة المسالة والعدالة" وتحت اسم اجتثاث البعث، وأقصوا أكثر من خمسمائة شخص وأربعة عشر كيانا سياسيا.. حيث اتجه الصراع إلى أشكال أكثر عمقا وشددة. وبعد انتقادات ومناشادات كثيرة من قبل أمريكا وهيئات دولية كالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجامعة العربية تم الإقرار على تشكيل الهيئة التمييزية وبعد إقرارها بإعادة جميع المشمولين إلى العملية الانتخابية بدأ العد العكسي للإسلام السياسي الشيعي وحكومة المالكي حيث طعنوا في قرار الهيئة التمييزية وتم تشكيل لجنة مشتركة من الهيئتين و جمع من المستشارين وتم بموجبه إعادة 28 شخصا فقط من 177 المشمولين بالاجتثاث وتم استبدال باقي أسماء المجتثين بأسماء أخرى... أن هذا الصراع وفي هذه المرحلة العصبية التي يمر بها العراق وفي ظل أجواء مقدماتية لخروج قوات الاحتلال، يمثل أقصى طاقة لكل الأطراف السياسية لطبع الدولة بطابعها. حيث أصبح "البعث" شماعة لطرده المعارضين وإقصاءهم من العملية السياسية. إن الصراع الحالي عنوانه الأصلي هو حسم الدولة وليس الانتخابات. إن الانتخابات ليست إلا شعارا مزيفا، من قبل كل القوى المشاركة في الحكم والبرلمان. إن

أساس هذا الصراع وهو في الأساس ليس صراعا سياسيا بمعنى الكلمة بل انه إعلان حرب على بعضهم البعض. هو إعلان الحرب من قبل قوى الإسلام السياسي الشيعي على الحركة القومية العربية بكافة كياناتها. إن هذا الصراع والنتائج التي ربما يصل إليها قبل عملية التصويت لا يغير من القضية شيئا. إن فترة ما بعد الانتخابات ستشهد صراع ضاري وشرس بين الحركتين على صعيد العراق بل المنطقة أيضا. الإفرازات المباشرة لهذا الصراع بين الحركتين بدأت من قبل الإسلام السياسي الشيعي وبالتحديد من قبل حكومة المالكي وحزبه حيث بدأوا بالتظاهرات لمنع عودة "البعث" في عدة محافظات وأحرقوا صور لشخصيات تلك القوى المعارضة لهم ... ونادى المتظاهرين حتى باجتثاث تلك الشخصيات التي ليس لديها صلة ما بالبعث، من الجانب المقابل بدأت القوى العربية ومنها "القائمة العراقية" بالتهديد بالانسحاب من العملية السياسية جراء إقصاء صالح المطلق وظافر العاني، وتنظيم مظاهرات معاكسة تطالب الحكومة بإعادة "الوطنيين" إلى العملية السياسية، وهكذا اشتد الصراع في الشارع أيضا تحت اسم "اجتثاث البعث" و "إعادة الوطنيين". لم تهدأ حفيضة قوى الإسلام السياسي الشيعي وحكومتها في بغداد بهذه الممارسات بل اتجهت نحو أقرار عدد من القوانين و الممارسات السياسية لتركيبة المجتمع العراقي والقوى المعارضة لها حيث اتجهت إلى إصدار قرار من قبل وزارة التربية لفصل الجنسين في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في العراق، وأصدر قرار مشابه من وزارة الداخلية بوجود المحارم مع العضوات في مجالس المحافظات وحملة شرسة من لدن هذه القوى على الجامعات والمعاهد لفرض الحجاب ومنع الملابس الغربية والراقية وذلك لإكمال أسلمة المجتمع التي بدأت بها حكومة البعث من خلال " الحملة الإيمانية". من جانب آخر بدأت حكومة المالكي بتطهير القوات المسلحة والمخابرات من رجال القوى المعارضة لها بحجة وجود متواطئين، وخصوصا بعد التفجيرات الدامية. في خضم هذه الأوضاع بدأت القوى الدولية والإقليمية تدخلها المباشر حيث وجه جنرال باتيريوس وادرنو انتقادات شديدة للهجة لحكومة المالكي على عملية إقصاء المعارضين ومن ثم دخل الطرف المقابل وعلى لسان رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران احمدي نجاد حيث صرح في خطابه لذكرى مجيئهم إلى رأس السلطة بعد قمع الثورة في 2/11 المصادف ليوم الخميس وقال يجب منع عودة البعثيين. وبهذا بدأ الصراع بصورة أكثر وضوحا بين أمريكا وإيران على الساحة السياسية في العراق والضحية هي المجتمع في العراق. في ظل هذه الأوضاع وعلى رغم تأرجح مواقف الحركة القومية الكردية وقواها في بغداد إلا أن هذه الحركة وقواها أبدت مواقف أكثر ليونة ووسطية وذلك بدفع أمريكي. حيث اختلفوا عن مواقف الإسلام السياسي الشيعي وابتكروا بعث الصداميين والبعث بصورة عامة وهم يوافقون على اجتثاث بعث الصداميين. إن تعميق الهوة بين الكيانات والحركات السياسية الحاكمة والمشاركة في العملية السياسية، بدأت بشكل قاطع وبدأت في الوقت نفسه نقل الصراع من صراع سياسي إلى صراع دموي مخيف على صعيد العراق كله. حيث أن قوى الإسلام السياسي الشيعي بدعوا بالهجوم والحركة القومية العربية لحد اللحظة في حالة دفاعية ولكن بعد الانتخابات ستتغير الأمور. فلسطين-العراق العلاقة السياسية المباشرة أصبح واضحا مثل وضوح الشمس أن أمريكا ليس بإمكانها أن تخرج من العراق مرفوعة الرأس، وليس بإمكانها أن تخرج من العراق بوجه ابيض أيضا. لان العراق أصبح بأيدي الإسلام السياسي الشيعي وبقيادة إيران اللاعب الرئيسي الآن. ليس بإمكان أمريكا والقوة

المتحالفة معها حلحلة الوضع العراقي لصالحها بدون حل القضية العربية الإسرائيلية بصورة عامة والقضية الفلسطينية بالتحديد. حيث أصبحت القضية الفلسطينية شماعة لتمرير سياسات إيران والقاعدة وكافة القوى المناهضة لأمريكا وسياساتها أيضا، كما هي شماعة بأيدي أمريكا والحكومات العربية أيضا. عليه بدون حل هذه القضية وقطع أوصال الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال تجفيف منابع قوتها في المنطقة ليس بإمكانها أن تقلب الوضع لصالحها في العراق والمنطقة. لكن القضية الفلسطينية هي أساسا قضية دولية ويلعب فيها أكثر من لاعب دولي، الاتحاد الأوروبي وروسيا لاعبون مشاركون في هذه القضية والصين لديها وشائج ووسائل قوية للتدخل أيضا. في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وفي ظل تراجع الدور الإسرائيلي للغرب على الصعيد العالمي، هناك صعوبة قصوى لحل هذه القضية بدون اتفاق مسبق بين القوى الكبرى وخصوصا أمريكا وأوروبا وروسيا. وهذا أيضا صعب للغاية في ظل الظرف السياسي والاقتصادي العالمي. حيث أن القوى الكبرى كلها تحاول أن تلعب دورا أكثر قياديا على الصعيد العالمي في النظام العالمي الجديد بعد أن فشلت أمريكا في بناءه تحت قيادتها. إن أمريكا والقوى المتحالفة معها في المنطقة بدأوا بقطع أوصال إيران في المنطقة حيث ضربوا الحوثيين في اليمن وبمساعدة قوية من السعودية وتحاول تهدئة الجانب الأفغاني من خلال إشراك طالبان في السلطة وأيضا بمساعدة السعودية وخطوات لتقارب وجهات النظر والمصالح بين أمريكا وسوريا، حيث اتفقوا على تبادل السفارات بين البلدين... أما الرد الإيراني، فقد سخن الأجواء في العراق إلى حد الغليان كرد لهذه الممارسات وتقدم إلى الأمام لتقوية طاقاتها النووية. مضحكة القوانين والبرلمان في العراق مادام هناك صراع شرس على تحديد هوية الدولة، فإن القوانين والدستور تصبحان مضحكة من قبل القوى ذاتها التي سنت القوانين لصالحها. في هذه المرحلة وفي خضم الصراع السياسي الشديد تحول قوانينهم ودستورهم إلى مضحكة ليس إلا. حيث أصدرت " هيئة المساءلة والعدالة" قرار بإجتهات وإقصاء أكثر من 500 شخصا و 14 كيانا سياسيا، ولكن رئاسة الهيئة وإدارتها ليست موجودة قانونيا لم ترفض كل الأسماء من قبل البرلمان... بمعنى آخر إن هذه الهيئة ليس لديها وجود عملي وأداري بل كانت اسما ونفخ الإسلام السياسي وحكومة المالكي فيها الروح لأغراض سياسية بحتة. هذه المضحكة الأولى. أما المضحكة الثانية ولم تكن أقل شأناً هي تشكيل الهيئة التمييزية من قبل البرلمان، حيث بدأت الهيئة بأعمالها وأقرت على إعادة جميع المجتئين وإعادة مشاركتهم والبت في قضاياهم بعد الانتخابات. الإسلام السياسي وحكومته لم ترضى بهذا القرار وعدوا قرار الهيئة غير قانوني وغير دستوري... وتم تشكيل هيئة مشتركة أخرى... هذه مضحكة أخرى لهذه العملية برمتها. إن الدرس الذي استخلص في هذه المرحلة من زاوية معينة وفي خضم الجدالات والسجلات الشديدة حول قانون الانتخابات وإقصاء المعارضين، هو ضرب تلك القوى دستورهم وقانونهم بعرض الحائط وتحويلهما إلى مهزلة لكل العالم من جانب ومن جانب آخر تشكيل البرلمان واجتماعاتها وانعدام أية صلاحية حتى تشريعية لها إلا بأذن من ميليشياتهم، إنهم موظفون مرتاحون لديهم رواتب كبيرة، لا يمثلون حتى المنطقة الخضراء التي يعيشون فيها أكثرية حياتهم. نتائج العملية الانتخابية 7 من آذار هو يوم للتصويت، ولكن نتيجة الانتخابات والفائزين ظهرت منذ الآن وقبل مدة أيضا ومنذ الإقرار على قانون الانتخابات بصورته المعدلة. النتائج بحد ذاتها ليست مهمة، لان العملية أساسا هي عملية لاستمرار

الحكم الحالي والدستور الحالي عنوانها هو الانتخابات واخذ بصمات الناس من خلال التصويت، مضحكة هي هذه العملية. إن احد الإفرازات والنتائج الخطيرة لهذه العملية هي الشرخ الكبير الذي أفرزته هذه العملية داخل صفوف المجتمع ومرة أخرى بحجة "أجتثاث البعث" ولكن الأصل هو اجتثاث المعارضين لهم وبالتحديد القوى القومية العربية. أي أن الصراع بين القوتين، حركة الإسلام السياسي الشيعي مدعومة من إيران والحركة القومية العربية مدعومة من الدول العربية وأمريكا نسيبا، ولكن طفا على السطح الصراع بين "السنة والشيعية"، أو هكذا روج له. إن هذا الصراع حتى إذا تم حللته خلال هذه المدة الوجيزة أي لغاية 7 آذار ، أدى مفعوله القوي، وعمق في صلب الصراع السياسي بين الحركتين ودفع بها إلى الأمام نحو صراع ضاري اشد وأقوى.. وستكون إحدى افرازاته المباشرة القتل والقتل على الهوية والاعتقالات السياسية والتجهير القسري في المناطق المتنازع عليها... وبصورة عامة غياب الأمن وإتساع رقعة الإقتتال، هذا أولا. أما ثانيا: ستخضع كل العملية السياسية منذ بدايتها أي منذ مجئ الاحتلال إلى حد الآن إلى مراجعة تامة من الدستور والقوانين و كل ما يتعلق بالعملية السياسية الراهنة. ثالثا: تفتح أبواب الصراع السياسي بين مختلف القوى على مصراعيها وبأشد أنواع الرجعية من جانب ومن جانب آخر تفتح أبوابا أرحب للتدخلات الخارجية بدءا من إيران "حيث لا يتطلب أي تدخل حيث هي موجودة بالفعل" وأمريكا "هي موجودة أيضا" ودول المنطقة جميعا. الخوف من عودة البعث: لماذا تخاف الحكومة والقوى المشاركة في الحكم من عودة البعث؟!، البعث الذي دمر العراق وقسم المجتمع إلى كيانات قومية وقاد حروب عديدة وعامل العراقيين بالحديد والنار. لماذا الخوف من عودة هذا الحزب القومي العتيق الذي سلب من العراقيين كافة الحريات السياسية والمدنية؟!، لان الحكومة الحالية والقوى المشاركة معها تعرف حق المعرفة أن سياساتهم وممارساتهم في "العراق الجديد" أي عراق ما بعد البعث هي السياسة والممارسة نفسها التي أقدم عليها البعث من الإعدامات والاعتقالات الكيدية وفرض الأسلمة على المجتمع وسلب حقوق العمال والمعلمين والموظفين ومنع الحريات النقابية وحرية التنظيم وتشكيل المنظمات العمالية وقتل النساء و... الخ إنها نفس السياسة والممارسة. يضاف إلى ذلك أن الفساد والقتل على الهوية والحرب الطائفية وانعدام الخدمات العامة .. كل هذه السياسات والممارسات أدت إلى تدمير واحتجاج جماهيري واسع ضد الحكومة والقوى المشاركة معها التي تدير الدولة بواسطة ميليشياتهم... إنها تخاف من الجماهير، من العمال والشباب الذين حرموهم من الترشيح ومن كافة حقوقهم الإنسانية. إنها تخاف من العاطلين عن العمل ومن الفقراء الذين زادت نسبتهم بالآف المرات. إنهم لم يستجيبوا لأي مطلب من مطالب الناس، عليه تخاف من البعث ومن قوته لأنهم ليسوا مؤهلين للحكم. هذا الخوف هو عنوان سقوطهم وعارهم. حيث قادوا المجتمع خلال السنوات السبع المنصرمة إلى هذا النفق المظلم. بديلنا لهذه الأوضاع: يجب مقاطعة هذه الانتخابات، إنها مهزلة لا تضاهيها مهزلة أخرى. إنها استمرار للعملية السياسية نفسها، إنها تكريس لبقاء هؤلاء على سدة الحكم. يجب أن تهب الجماهير ضد الانتخابات والعملية السياسية برمتها. إن قوى الإسلام السياسي الشيعي بكافة أجنحتها والقوى القومية الكردية بكافة أحزابها وتياراتها، والحركات القومية العربية بكافة كتلتها وقواها أثبتوا فشلهم في حكم العراق أثبتوا أن مصالحهم هي غير مصالح الجماهير أثبتوا أنهم يعيدون كل البعد عن مصلحة ومطالب الجماهير. إن هذا المشروع

والعملية السياسية التي قادتها أمريكا سقطت وفشلت منذ مدة غير قليلة. إن العملية السياسية برمتها فشلت. وبينت للعالم أجمع أن تلك القوى ليست مؤهلة للحكم في العراق. العراق الذي تعيش فيه قوميات واديان وطوائف دينية مختلفة، العراق الذي ينقسم إلى طبقتين اجتماعيتين مختلفتين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة. إنهم بهذا أثبتوا فشل كل أجنحة البرجوازية في الحكم. ليس على الجماهير والطبقة العاملة وحركتها الإعتراضية الانتظار، الانتخابات ليست أمامها حيث الانتخابات وما يفرز عنها ليست قضيتهم، ولا ينتج عنها إلا الدمار والخراب والحروب القومية والطائفية. إن الانتظار للتغيير نحو الأفضل في ظل العملية السياسية الراهنة هو موت لجماهيرنا. قاطعوا الانتخابات ولا تجعلوا من أنفسكم جزءاً من هذه اللعبة المضحكة. شكلوا حركتكم المستقلة لبناء عراق جديد. عراق مبني على الهوية الإنسانية مبني على مبدأ حق المواطنة المتساوية. دولة تفصل وتخلع الدين والقومية عن نفسها وجعلها أمورا الشخصية. عراق يوفر الحريات السياسية والمدنية والفردية. عراق يحترم المرأة ومكانتها في المجتمع بشكل متساوي مع الرجل. عراق جديد، دولة جديدة حكومتها لا تخاف لا من الإسلام السياسي الشيعي ولا من البعث. دولة غير دينية وغير قومية. هذا هو عنوان هذه الحركة المستقلة الحركة التي يكون الحزب الشيوعي العمالي العراقي في طليعتها. حولوا هذه الأيام. أيام الحملات الانتخابية إلى أيام نضالية وحولوا يوم الانتخابات إلى بداية راسخة لحركة جماهيرية قوية مستندة إلى هذه المبادئ^(١٧).

إن المرحلة الأولى بعد تشكيل الحكومة بدأت تحاول كل جهة مشاركة الاستحواذ على أكبر ما يمكن من القوة والسلطة داخل هذه الحكومة أو داخل هذا الهجين الذي يسمى حكومة. إنها حكومة فقط تجاه الطبقة العاملة والفقراء وفرض المجاعة، أي أنهم سلطة برجوازية ضد الطبقة العاملة، وهم متحدون فقط حول هذا الأمر، أي فرض الفقر والمجاعة وقلة الأجور وخنق الحريات السياسية والتنظيمية والإضرابات للطبقة العاملة، بهذا المعنى الذي تؤيده الامبريالية الأمريكية والغرب عموماً، وشركائهما الكبرى مع بنكهم الدولي. من غير هذا إن كل طرف من الأطراف المشاركة في الحكومة يهدف إلى اخذ حصة أكبر كحلقة أولى صوب طبع الدولة بطابعه. بدأ الصراع في المرحلة التي أعلنت فيها الحكومة، وبما أن التحالف الوطني بقيادة المالكي له حصة الأسد في قيادة هذه الحكومة، وله اليد الطولى في اخذ حصة أكبر، قررت المحكمة الاتحادية القريبة من المالكي "تحديد ارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء مباشرة.... كديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات، وهيئة الوطنية لاجتثاث البعث، التي حلت محلها الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وهيئة العليا المشرفة على الانتخابات، والبنك المركزي..." وهذا يعني إفراغ كل الهيئات المستقلة من أي معنى أو سلطة، حتى حسب وصفهم باستقلال الهيئات، القرار الذي يعارضه تحالف الكتل الكردستانية والعراقية معاً. لكن هذا ليس الشيء الوحيد أو ليس السياسة والممارسة الوحيدة للتحالف الوطني أو للمالكي بالتحديد الذي يريد السطو حتى على نفوذ أقرب حلفائه، بل أن الصراع السياسي الأعمق هو عدم الإقرار على مجلس السياسيات الإستراتيجية، بالهيئة التي تريدها العراقية أو علاوي الذي ينص الإتفاق برئاسته. إن عدم الإقرار على هذا المجلس هو صراع بين الإسلام السياسي عموماً وبالتحديد حزب الدعوة بقيادة المالكي والقائمة العراقية بقيادة علاوي، بين الإسلام السياسي والحركة القومية العربية بصورة عامة... وهذا ما أدى إلى عدم الإقرار أو عدم تحديد أشخاص

للوزارات السيادية والخدمية الفارغة، مثل وزارة الدفاع الذي رشحته القائمة العراقية. وهذه كلها ليست الصولات بأجمعها بل تضاف إليها تعيين الإسلامي على أديب على راس وزارة التعليم العالي وإدارته لها بأوامر من المرجعيات الشيعية حيث أكد على أديب: "أن وزارته ستكون جادة لأخذ وصايا المرجعية النيرة بعين الاعتبار". من الجدير بالذكر انه زار المرجع الديني بشير النجفي في 27 من كانون الثاني 2010. ودعا النجفي إلى "وضع حد لثقافة الاختلاط والميوعة" في المعاهد والجامعات العراقية، مطالباً الوزير بوضع حد لهذه الثقافة المنتشرة حالياً في الجامعات والمعاهد، مشيراً إلى وجود "أجندات خارجية تُريد النيل من طلبة الجامعات بنشر ثقافة الاختلاط والميوعة لإبعادهم عن أجواء طلب العلم والتقدم"، وهذا التوجه مطابق للفقرة 34 من برنامج حكومة المالكي الذي تلاه في البرلمان حيث جاء في هذه الفقرة "34- حماية المجتمع العراقي من الممارسات التي تتعارض مع الدستور وقيمه الدينية والآداب العامة التي عرف بها المجتمع العراقي وتفعيل القوانين النافذة لمواجهة أي خرق في هذا المجال. (من برنامج حكومة المالكي الثانية الذي ألقاه في البرلمان يوم 2010/12/21- صفحة رئاسة الوزراء). وبموازاة تلك التوجهات جاءت قرارات إستراتيجية وقمعية للحريات الفردية والمدنية من محافظ بغداد بغلق النوادي الليلية، وقرار وزير التربية السابق بإلغاء قسمي المسرح والموسيقى في معهد الفنون الجميلة، ومن جانب آخر منح تراخيص للشركات الأمنية الإيرانية لحماية الزوار الإيرانيين، وهذا يعني قانونية وجود الحرس الثوري الإيراني في العراق، ومن جانب آخر يعني هشاشة الوضع الأمني في العراق وعدم الثقة بقواتهم من جانب آخر.... هذه الصولات والهجمات لأخذ حصة أكبر من السلطة والنفوذ بغطاء قانوني تعبر عن حلقة مهمة من حلقات الصراع السياسي على طبع الدولة بالطابع الإسلامي... على يد المالكي الذي يبرز تارة بتوجهات قومية عراقية وتارة أخرى بملبس إسلامي عتيق^(١٨).

إن الصراع السياسي على السلطة لا تعبر عن وعي ديمقراطي ولا يجسد مفهوم التداول السلمي والديمقراطي للسلطة، بل يضع العراق على كف عفريت، لأن هذا الصراع سوف يعقد الأمور أكثر فأكثر وتزيد من تفسخ المجتمع وانشطاراته العديدة وتلحق بالشعب العراقي الأزمات والكوارث ويحرم العراق في حل المعضلات التي تواجهه، ويمعن بزرع الخلافات والأحقاد بين مكونات الشعب وستجعل العراق ينزلق نحو الهاوية، وهذه الحالة ليس من مصلحة الفرقاء أنفسهم وبالأخص إذا اندلعت الحرب الطائفية مرة أخرى.

المبحث الثالث

التحديات الاجتماعية لعملية الاستثمار

سيكتفي الباحث بدراسة ظاهرة الفساد الإداري كتحدٍ وعقبة اجتماعية أساسية أمام التنمية وعملية الاستثمار في العراق، حيث تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

إن المناداة بسياسة الانفتاح الاقتصادي والنشاط الذي يبذل من أجل رفع القدرة التنافسية للمنتجات وتساعد حرية حركة رؤوس الأموال خاصة بعد تسعينات القرن المنصرم قد

ساهمت في انتشار الفساد بشكل غير مسبوق وارتفعت حدته إلى أعلى المستويات في الدول التي تعاني منه، ناهيك عن دور ظاهرة العولمة وتعاظم نشاط الشركات المتعدية الجنسية وتساعد نشاط المافيات وغيرها من الأمور التي ساهمت في ارتفاع وتائر الفساد بحيث انعكس ذلك على تطور مفهوم الفساد الذي لم يعد مقتصرًا على دفع الرشوة وإرسال الهدايا وإنما بات عنواناً لخطاب أكبر يتعلق بشكل احترافي يدخل في باب العمولات والنسب المنوية والتسهيلات لأعمال الشركات الكبرى^(١٩)، وغالباً ما تساهم الدول في لعب دور الحاضن للفساد من خلال الأخطاء التي تقع فيها وعدم اتزانها لعدة أسباب يمكن إيجاز أهمها^(٢٠):

- سيادة نمط الدولة الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية (مثل النفط) وتحويلات العاملين في الخارج وهو ما يؤدي إلى اتجاه الدولة نحو الاهتمام بالتوزيع وإعادة تدويرها بالإنفاق من جانب وبتحصيل الضرائب من جانب آخر، وهذه الظروف تكون بيئة مشجعة للفساد.

- ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية وغياب نظام المحاسبة والمساءلة في نظم الحكم التي فيها الكثير من عدم الفصل بين العام والخاص.

- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة خاصة عند قيام الدولة على أسس العصبية والتضامات القبلية والطائفية وغيرها التي تشجع على ظهور المحسوبية وانتشار الرشوة لتقلد المناصب الحكومية.

- انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب أو ضعف المساءلة العامة والمسؤولية الإدارية.

- الفقر وكبر الهوة بين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن تدني الأجور الخاصة في المؤسسات الإدارية والحكومية وهما ما يعملان بشكل كبير في تغذية الفساد.

إن الأسباب التي تم ذكرها وجدت لها أرضية خصبة ساهمت في نموها خصوصاً في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص حيث شاع الفساد وبوتيرة عالية عن ذي قبل خصوصاً بعد احتلاله عام 2003 واتخذ الفساد أشكالاً متعددة تراوحت بين المالي والإداري وحتى السياسي، ووصلت مستوياته إلى أعلى المستويات في فترة إدارة سلطة الإنتلاف المؤقتة وتسببت في اختفاء مليارات الدولارات في صفقات وهمية لم تجد لها واقعاً في الحياة العملية وخصوصاً المتعلقة ب عقود الإعمار التي توزعت بين الشركات الساعية في هذا المجال وسلطة الاحتلال.

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة أعدها شانغ جين وي **Shang-Jin Wei** في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية"، استخدم فيها أمثلة من البلدان الآسيوية لتوضيح تلك الآثار يمكن إستعراضها بما يأتي^(٢١):

١- الآثار على الاستثمار المحلي: هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ، تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1985-1980 على ثابت ومؤشر الفساد، فإن النقطة المقدرة للميل هي (0.012). ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفلبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفياً" وفق الجدول أدناه الذي يبين أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية

Business International Index (BI) ، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة. فإذا استطاعت الفليبين أن تخفض مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (6.6) نقطة مئوية، أي: (1 - 6.50) = 0.066 (0.012). وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات.

٢- الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً "مصدراً" إلى (41) بلداً "مضيفاً" قام بها ويت **Shang-Jin Wet** في التسعينات، وجد أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية. فإذا أرادت الهند مثلاً تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فإن أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساوياً لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة (22%). إن الكثير من البلدان الآسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لإغراء الشركات المتعدية الجنسية، فالصين مثلاً وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة، وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين. إن البلدان الآسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها.

٣- الآثار على النمو الاقتصادي: إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضاً للنمو الاقتصادي. ولتوضيح ذلك الأثر نأخذ مثلاً "بنغلاديش"، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) إلى مستوى الفساد في سنغافورة، فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى (1.8%) عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للمدة 1960-1985 بـ (4%) سنوياً). أي أن دخل الفرد كان يمكن أن يرتفع إلى أكثر من (50%).

٤- الآثار على حجم وتكوين الإنفاق وتكوين الإنفاق الحكومي: أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي ودافودي (**Tanzi & Davoodi** 1977) وتوصلا إلى النتائج الآتية:

- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيبة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاي.

- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة.

- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح.

- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.

- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية.

وقد أيد ما ورد ذلك إذ وجد أن الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيداً عن الصحة والتعليم اللتان يفترض أنهما أكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الأخرى. كما وجد (تانزي - دافودي) أن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه.

وقد لاقت مشكلة (الفساد Corruption) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديده ومحدده ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية وقد أشار مدير فرع الجنوب لهيئة النزاهة العامة إلى إن الفساد الإداري والمالي ظاهره قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الدولة العراقية في بداية عشرينيات القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب 1968، وكان التغيير بالنظام السياسي ودخول قوات الاحتلال الأجنبية عام 2003 وخوض عملية الانتخابات بطريقة ديمقراطية وحرية تامة موضع استبشار من قبل المواطنين لتغيير معالم الظلم والهدر والتبذير للأموال العامة وعدم العدالة في توزيع الثروات العامة بعد معاناة حروب وحصار دام لعقود ... ولكن الحقيقة كانت مخيبة الآمال لوجود نخب سياسية مختلفة الأطياف أضحت اهتماماتها بالدرجة الأولى (كما يتداول علناً بوسائل الإعلام المختلفة) توزيع حصص القيادات العليا أو الحقائب الوزارية أو الإدارات العامة مما أضحى العراق ممثلاً المركز 129 في الدول الأنظف في سلم الفساد (في تقرير لمنظمة الشفافية العالمية) أو كما جاء (في تقرير مستقل آخر) باعتباره ثالث بلد (بعد الصومال وميانمار) من بين 180 بلداً في الفساد. وكان لسن العديد من القوانين وتشكيل المفوضية العامة للنزاهة ووجود دوائر المفتش العام في الوزارات بارقة أمل وشعور باطمئنان لعهد جديد دخل فيه العراق واندثرت معه عصور الظلمة. إلا إن تشريع القوانين الممهدة للسلب والنهب والاحتيال في وضح النهار وبأساليب ملتوية وظهور المخاصصة وتمرير قوانين مقابل تمرير أخرى بات يحمل مسوغاً قانونياً ضمن مصطلح الحصانة (سواء كان للمشرع أو للموظف القيادي الكبير) الذي يحملها نتيجة رفض الموافقة على قرار الإحالة إلى القضاء استناداً إلى المادة 136 فقرة (ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 التي تعطي الحق لمرجع المتهم إلى عدم الموافقة على قرار الإحالة إلى المحاكم^(٢٢).

وقد حددت الجهات الآتية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي وهي (٢٣):-

١ . منظمة الأمم المتحدة:-

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وأمن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم.

٢ . البنك الدولي:-

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

٣ . صندوق النقد الدولي:-

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.

٤ . منظمة الثقافة العالمية:-

أنشأت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

إما محلياً في العراق فهناك ثلاث مؤسسات رقابية تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وهي:-

أ . هيئة النزاهة العامة:-

أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر 55 لسنة 2004 مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال:-

(١) وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

(٢) عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية .

ب . المفتشون العامون:-

أنشأت مكاتب المفتشين العامون بموجب الأمر 57 لسنة 2004 في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات ومنع حالات التمييز وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

ج . ديوان الرقابة المالية:-

وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق أنشأت بموجب الأمر 77 لسنة 2004 مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي.

لهذا كان على المهتمين والباحثين ضرورة إعداد الدراسات والبحوث لتشخيص ومتابعة ومن ثم معالجة ظواهر الفساد المختلفة وأهمها الفساد الإداري الذي يتبعه الفساد المالي حتماً.

ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره الآتية (٢٤):-

١ . الرشوة Bribery

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

٢ . المحسوبية Nepotism

أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

٣ . المحاباة Favoritism

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.

٤ . الوساطة

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.

٥ . الابتزاز والتزوير Black Mailing

لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

٦ . نهب المال العام Embezzlement

والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

٧ . فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي.

٨ . الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً.

٩ . التباطؤ في إنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.

أما في العراق فقد بلغ الفساد الإداري والمالي خلال الأعوام 2006 و 2007 مستوى قياسياً غير مسبوق، الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي.

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في هذين العامين بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار وبالشكل الآتي (٢٥):-

الجدول (5)

الأموال المهدورة من جراء الفساد الإداري
في الوزارات العراقية خلال الأعوام 2006 و 2007

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33%
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33%
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16%
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95%

2.81%	200 مليون دولار	وزارة الداخلية	5
2.11%	150 مليون دولار	وزارة التجارة	6
2.11%	150 مليون دولار	وزارة المالية والبنك المركزي	7
1.69%	120 مليون دولار	وزارة الأعمار والإسكان	8
98%	70 مليون دولار	وزارة الاتصالات	9
77%	55 مليون دولار	أمانة بغداد	10
70%	50 مليون دولار	وزارة الرياضة والشباب	11
70%	50 مليون دولار	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	12
70%	50 مليون دولار	وزارة الصحة	13
56%	40 مليون دولار	وزارة العدل	14
42%	30 مليون دولار	وزارة الزراعة	15
42%	30 مليون دولار	وزارة الموارد المائية	16
28%	20 مليون دولار	وزارة الصناعة والمعادن	17
14%	10 مليون دولار	الهيئة العليا للانتخابات	18
14%	10 مليون دولار	هيئة السياحة	19
7%	5 مليون دولار	وزارة التربية	20
7%	50 مليون دولار	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	21

المصدر: سعاد عبد الفتاح محمد، "الفساد الإداري والمالي مظاهره-سبل معالجته"، هيئة التعليم التقني، معهد الإدارة، الرصافة، قسم التقنيات المالية والمصرفية، ص 8-9.

فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو أكساء طرق.

من الأرقام أعلاه يتبين إن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري حتى وصل حد الفساد في مؤسسات الدولة إن كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خلال فترة تتراوح بين (6-8) أسابيع في الأردن وصلت إلى قيمة تتراوح بين (40-60) ألف دولار أمريكي في حين إن هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الشرطة العراقية مجاناً.

وكان من الآثار المهمة للفساد الإداري تعزيز مشكلة البطالة في المجتمع العراقي بعد أحداث 1991 وفرض العقوبات الاقتصادية، وقيام الكثير من الموظفين بترك وظائفهم والعمل لدى القطاع الخاص أو في المجال الحرفي لسد متطلبات المعيشة غير أن التغيير السياسي عام 2003 قد عمق من حالة البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها (المقتنعة، الاحتكاكية، الإجبارية...) من خلال تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش العراقي السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بحدود المليون شخص، لتزداد بذلك الكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة، وبهذا الخصوص أوضح محمود الشيخ راضي وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن نسبة البطالة تجاوزت (52%) وهي أعلى نسبة في

دول المنطقة بسبب توقف المشاريع الإنتاجية بنسبة (90%)، وأن الكثير من الأموال التي تم تحصيلها لبناء المشروعات وحملات الإعمار قد تم هدرها وسرقتها ضمن حلقات متسلسلة لتصل في النهاية إلى (10%) من المبلغ الأصلي المخصص إذ أن (8-10) مليارات من الميزان السنوي تذهب هباء بسبب حالات الفساد لأجهزة الدولة ومؤسساتها، والتي جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق في المراكز المتقدمة لحالات الفساد، انظر الجدول الآتي.

الجدول (6) مؤشر مدركات الفساد للعام 2007: ترتيب الدول العربية*

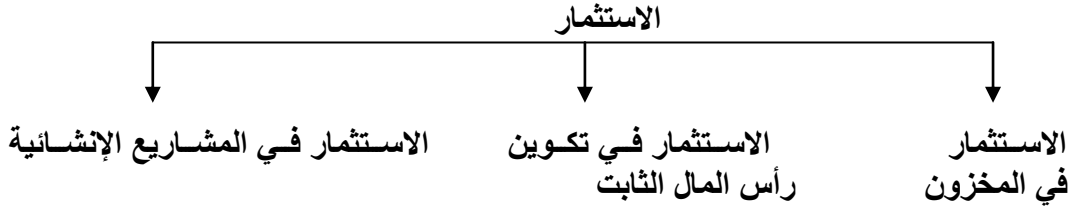
البلد	المرتبة العالمية 2007	المرتبة العربية 2007	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد 2007 (CPI)
قطر	22	1	6.0
الإمارات	34	2	5.7
البحرين	46	3	5.0
عمان	53	4	4.7
الأردن	53	5	4.7
الكويت	60	6	4.3
تونس	61	7	2.4
المغرب	72	8	3.5
السعودية	79	9	3.4
الجزائر	99	10	3.0
لبنان	99	11	3.0
مصر	105	12	2.9
موريتانيا	123	13	2.6
ليبيا	131	14	2.5
اليمن	131	15	2.5
سوريا	138	16	3.4
السودان	174	17	1.8
العراق	178	18	1.5
الصومال	179	19	1.4

ملاحظة: (*) إن ترتيب الدول العربية في هذا الجدول يعتمد على عدد نقاط مؤشر إدراك الفساد (CPI) التي حازتها كل دولة في 2007، وتتراوح بين 10 (خالي من الفساد) وصفر (فاسد جدا).
المصدر: محمد عبد صالح حسن، "الأثار الاقتصادية للفساد في العراق فترة ما بعد ٢٠٠٣"، المجلد الأول، المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر للفترة ١٩-٢٠/٥/٢٠١٠، كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٩٣.

الفصل الثاني

المناخ الاستثماري في العراق في ظل التحديات الداخلية للمدة (2011-2003)

كما هو مصنف في حساب الدخل لقومي ومعادلة الدخل القومي بأن الاستثمار يتضمن الإنفاق الاستثماري على المصانع والمعدات الجديدة و المخزون الاستثماري الجديد والتشييدات السكنية الجديدة خلال فترة زمنية معينة وكما يظهره المخطط المبسط:



وهذا المخطط يتضمنه عامل الاستثمار في معادلة الدخل القومي $Y=C+I+G+(X-M)$ هذا الاستثمار في علم الاقتصاد التقليدي لم يأخذ بنظر الاعتبار الاستثمار في العنصر البشري أو رأس المال البشري وإنما ركز على رأس المال المادي والمالي. إذ يعتبر البعض بأن الاستثمار في المورد البشري لا يتصل بالمكاسب المالية أو العائد الاقتصادي أو يشبه البعض بأنه أقرب إلى الإنفاق الاستهلاكي، لأن التجارب المختلفة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية أثبتت العكس تماماً فالإنفاق على عناصر التنمية البشرية والذي يأتي الإنفاق على التعليم في أولها ، فالإنفاق على التعليم يعتبر إنفاقاً استثمارياً، فالطاقة الإنتاجية لأي مجتمع لا تتوقف فقط على الموارد المتاحة بقدر ما تتوقف على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وهذا يوضح أساس اتساع الفجوة بين إنتاجية المجتمع في الدول المتقدمة وإنتاجية المجتمعات في الدول النامية ومنها العالم العربي^(٢٦).

يمر الاقتصاد العراقي بمرحلة انتقال سريعة من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد يعتمد آليات السوق ويكون للقطاع الخاص فيه دوراً ريادياً في التنمية. وقد خطى العراق بعد عام 2003 خطوات مهمة باتجاه تحفيز دور القطاع الخاص باتجاه إعطائه دور ريادي من خلال مجموعة من الإصلاحات البنوية والتشريعية أهمها^(٢٧):

- أولاً: إصدار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006
- تمت المصادقة على قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 من قبل مجلس النواب العراقي في تشرين الأول من عام 2006 وأصبح نافذ المفعول اعتباراً من 17 كانون الثاني 2007.
 - تشكلت بموجبه الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات.
 - ويخضع لأحكام هذا القانون المشاريع الاستثمارية في القطاعين الخاص والمختلط.
 - استثنى القانون المذكور في مجال استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين.
 - حدد نظام الاستثمار رقم (2) لسنة 2009 الحد الأدنى لرأس مال المشاريع المشمولة بهذا القانون بـ (250,000) دولار.
 - وينظم هذا القانون آليات عمل الاستثمارات المحلية والأجنبية في العراق من خلال:
- أ- تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار

- تتولى هذه الهيئة رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها ومراقبة تطبيق هذه الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار وتختص بها المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي وتتكون من أربعة دوائر رئيسية هي:
- الدائرة القانونية والإدارية
- الدائرة الاقتصادية
- دائرة الترويج والإعلام
- دائرة النافذة الواحدة والمختصة بمنح التراخيص الاستثمارية.
- وضع الإستراتيجية الاستثمارية الوطنية والسياسات التي تحكم المشاريع الاستثمارية.
- وضع الخطط والتشريعات لتطبيق تلك السياسات.
- متابعة تطبيق تلك التشريعات.
- الإشراف على المشاريع الإستراتيجية.
- ب- المشاريع الإستراتيجية
- حدد نظام الاستثمار رقم (2) لسنة 2009 المشاريع الإستراتيجية وهي التي تختص بها الهيئة الوطنية للاستثمار وكما مبينة تفصيلها في الملحق رقم (2).
- وفيما عدا ما ذكر في الملحق (2) من مشاريع فإنها تدخل ضمن صلاحيات هيئات الاستثمار في المحافظات.
- ج- تشكيل هيئات الاستثمار في المحافظات تمتلك هيئات الإقليم والمحافظات صلاحية منح إجازات الاستثمار، تشجيع الاستثمار، وفتح فروع محلية في المناطق الواقعة ضمن سلطاتها بالتشاور مع الهيئة الوطنية ويجب أن لا تتعارض خطط الاستثمار المحلية مع خطط الاستثمار الاتحادية.
- د- المزايا والضمانات
- ١- إخراج رأس المال الذي تم جلبه للعراق مع عائداته بعملة قابله للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.
- ٢- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه .
- ٣- استتجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً على أن لا تزيد عن خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وان تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني .
- ٤- التامين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تامين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة.
- ٥- فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى احد المصارف في العراق أو خارجه للمشروع المجاز.
- ٦- منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق.
- ٧- عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بإحكام هذا القانون كلاً أو جزءاً باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.
- ٨- للعاملين الفنيين والإداريين غير العراقيين في المشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق وفقاً للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.

٩- أي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه أي أثر رجعي يمس الضمانات والإعفاءات والحقوق المقررة بموجبه.

هـ - الإعفاءات

١- يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري.

٢- للهيئة الوطنية زيادة عدد سني الإعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى خمسة عشر سنة إذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من (50%).

٣- إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم إدخالها إلى العراق خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح الإجازة.

٤- منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءات إضافية من رسوم استيراد الأثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل أربع سنوات في الأقل على أن يتم إدخالها إلى العراق أو استعمالها في المشروع خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الاستيراد وكمياتها وبشرط أن لا يتم استخدامها لغير الأغراض المستوردة من أجلها.

و- التزامات المستثمر:

- إشعار الهيئة عن تاريخ بدء التشغيل التجاري في المشروع.

- مسك حسابات أصولية يدققها محاسب قانوني مجاز.

- تقديم دراسات جدوى اقتصادية وفنية مع جميع الخرائط المتعلقة بالمشروع.

- مسك سجلات خاصة بالمواد المستوردة، والمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بأنظمة السيطرة النوعية.

- الالتزام بالقوانين العراقية وتطابق جداول العمل المقدمة من قبل المستثمرين.

ز- إجراءات منح إجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع

- تتولى دائرة النافذة الواحدة في الهيئة عملية إصدار إجازة الاستثمار وفقا للخطوات الآتية:

١- تقديم طلب من المستثمر إلى الهيئة يبين رغبته بالاستثمار والمجال المراد الاستثمار فيه.

٢- ملئ استمارة طلب الإجازة (والتي يمكن الحصول عليها من الهيئة مباشرة أو من الموقع الإلكتروني لها

<http://www.investpromo.gov.iq>

٣- كفاءة مالية من مصرف معتمد.

٤- تفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية.

٥- جدول زمني لانجاز المشروع.

- الطلب إليها بعد الحصول على موافقة الجهات القطاعية ذات العلاقة بالمشروع.

ح- الاستثمار في الأوراق المالية.

- أجاز قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 لغير العراقيين التداول بالأسهم والسندات

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والسماح لهم بتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات.

- وقد بدأ سوق العراق للأوراق المالية العمل بنظام التداول الإلكتروني الذي سيوفر شفافية كبيرة ويعبد الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية لدخول السوق.
- بالإضافة إلى ذلك تم إعداد مسودة مشروع قانون وتعليمات لهيئة الأوراق المالية .
- ثانياً- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعها العراق
 - ا- اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمارات.
 - وقع العراق على 9 اتفاقيات متعددة الأطراف ضمن الجامعة العربية فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار.
 - إلى جانب ذلك وقع العراق على 32 اتفاقية ثنائية دولية.
 - ب- اتفاقيات التجارة الحرة
 - للعراق اتفاقيات تجارة حرة مع كل من (الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، تونس، اليمن، السودان).
 - كما وقع العراق والولايات المتحدة بتاريخ 11 آب 2005 اتفاقية لتحديد إطار عمل للاستثمار والتجارة كخطوة أولى باتجاه إيجاد تجارة محررة وزيادة التدفق الاستثماري بين الولايات المتحدة والعراق.
 - كما أصبح العراق عضواً في وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (MIGA) .
 - يشغل العراق حالياً صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية.
- إن الحالة الأمنية التي وصل إليها العراق الآن فتعد جيدة قياساً إلى ما كانت عليه في الأمد القريب وهذه النجاحات الأمنية تحتاج تثبيت مع تعزيز الاستقرار في المناطق التي لازالت غير مستقرة أمنياً، وكذلك عدم الاستقرار السياسي يعد مؤشراً غير جيد للاستثمارات الداخلية والخارجية حيث لازالت التجاذبات السياسية تؤثر وبشكل كبير في انشغال السياسيين لكسب المواقف أكثر من انشغالهم من الالتفات إلى بناء سياسات التنمية والعمل بها إضافة إلى أن ذلك أدى إلى عدم توحيد رؤيتهم تجاه العراق وكيفية بناءه وبالتالي أصبح عدم الاستقرار السياسي والأمني تأثيره سلبي على سياسات التنمية والإعمار.
- إن الفترة الماضية شهدت محاولات تثبيت الأمن من قبل الحكومة ونجحت إلى حد ما بذلك وهذا ما نقره جميعاً ولكن كانت تلك النجاحات في الجانب الأمني على حساب المعايير المهنية للإدارة العامة وانخفاض الكفاءة الإدارية، حيث أن توظيف الأعداد الكبيرة من الخريجين سنوياً في مؤسسات الدولة أوجد حالة من الترهل الإداري مما انعكس بشكل كبير على سوء الخدمات وانخفاض الإنتاجية في تلك المؤسسات وكذلك المشكلة الأكبر هو في استنزاف الموارد المالية للدولة كرواتب وأجور إضافة إلى اعتماد الحكومة على الحلول البسيطة والجاهزة في مواجهتها لمشاكل المؤسسات المنحلة كالتصنيع العسكري الذي كان من الممكن إيجاد آلية لتلك المصانع لإعادة إحيائها والاستفادة من صناعاتها مدنياً بقليل من التخطيط السليم والدعم المؤقت بدلاً من توزيع أفرادها على مؤسسات الدولة وخسارة القدرات البشرية والمادية والفنية لتلك المؤسسات وكان يمكن تحويلها إلى مؤسسة إنتاجية مربحة تضيف موارد مالية إلى الموازنة العامة بدلاً من استنزاف موارد الموازنة بالرواتب والأجور المستمرة لأفرادها الذين بعثرتهم قلة الخبرة والكفاءة لصانع القرار والابتعاد عن المشورة من أصحاب القرار والابتعاد عن المشورة من أصحابها.

إن السياسة المالية والسياسة النقدية متلازمتان فيما بينهما وعدم التنسيق بين السياستين أو الخلل في احدهما أو كلاتهما يؤدي إلى إرباك في السياسات الاقتصادية. ومن الملاحظ على الموازنة العامة للدولة وجود مشكلة الدعم وزيادة الإنفاق وعدم تنوع مصادر التمويل كما أن الرواتب والأجور تشكل نسبة كبيرة من الموازنة وهذه جميعها عوامل ضعف في الموازنة ولا تعطي مؤشرات ايجابية نحو بناء سياسة تنموية كما أنها تؤدي إلى ضعف في الموارد المالية لبرامج الإعمار مما تزيد الأمور سوءاً مع ضعف في تقديم الخدمات ونجد في الجانب الآخر السياسة النقدية حيث اتبع البنك المركزي سياسة الانكماش عن طريق زيادة الفائدة مما أدى إلى حرمان القطاع الخاص من التمتع بالتسهيلات المصرفية بسعر فائدة مناسب وكذلك اضعف الإقراض المصرفي مما أدى إلى الابتعاد عن قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن تدني الكفاءة المهنية لمؤسسات الدولة وانخفاض مستوى القدرات البشرية تحدي كبير يواجه سياسات الإصلاح والتنمية، ويؤدي عدم التواصل للأفراد في مؤسسات الدولة مع المفاهيم الحديثة للإدارة والتخطيط وإدارة المشاريع وبناء الموازنات والرقابة على الأداء يؤدي إلى إحباط الجهود الرامية إلى بناء سياسات اقتصادية ناجحة كما أنه يؤدي في الجانب الآخر إلى استنزاف القدرات المادية للدولة في إجراءات وسياسات غير مجدية ومحبطة للمجتمع.

إن من التحديات التي تواجه سياسات الإصلاح الاقتصادي فقدان الرؤيا والبرامج الاقتصادية للأحزاب والحكومة معا وبالتالي أدى القصور في رؤية المتطلبات الاقتصادية للمجتمع وبناء الأولويات الاقتصادية وتشكيل البرامج المنفذة لتلك الرؤى، إلى فقدان المصداقية أمام المجتمع وبالتالي أحبط الجهود التي حاول المتخصصين والخبراء الاقتصاديين الدعوة إليها والعمل بها للإصلاح الاقتصادي وبناء القوانين المتعلقة بالسوق مما أدى إلى تخبط كبير وفوضى اقتصادية وانحياز جميع القطاعات المنتجة في الاقتصاد. كما تحظى الصناعة العراقية بحظ وافر من التدهور في أيامنا هذه، فغالبية المعامل والورش الصناعية مثلولة كونها تسبح ضد التيار الأجنبي الجارف، بدون طاقة كهربائية مستمرة وهي العامل الأول في استمرار الإنتاج، يترافق ذلك مع تصاعد الأجور بسبب التضخم الناتج عن رفع أسعار الوقود وزيادة تكلفة المواصلات والمأكل والمشرب والمتطلبات الأساسية للعامل، فباتت العمالة تبحث عن الوظيفة الحكومية الجاهزة، والتي تؤمن المستقبل التقاعدي، ولكن إلى متى؟ من جهة أخرى فإن السلع المستوردة مدعومة ضمن نطاق إنتاجها داخل بلدانها وهناك تسهيلات عند التصدير، ومزايا عديدة لا تستطيع الصناعة العراقية بواقعها الحالي منافستها ضمن ظروفها الراهنة، دون أي دعم حكومي بل العكس هو الصحيح، فلقد بات العراق سوقاً استهلاكياً كبيراً لكافة أنواع السلع والمنتجات بما فيها المنتجات الغذائية والألبسة والسجانر والأدوية ومواد التنظيف والأسمدة والمفروشات والمنتجات الورقية والإسمنت والحديد والسيارات والجرارات وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الستلايت والكابلات والإلكترونيات والهواتف الخلوية والمولدات الكهربائية والمكيفات وغيرها، وبات دور القطاع الخاص العراقي هو استيراد هذه المنتجات من الأسواق العربية والإقليمية دون التفكير في كيفية توفيرها داخليا. كما أن التمويل يشكل مشكلة أخرى لتعويق الصناعة العراقية، فقروض مديرية التنمية الصناعية لازالت تسير ببطء شديد بسبب الروتين

والفساد الداخلي في التلاعب بالأسماء ثم زيادة الاشتراطات لتقديم قرض واجب السداد خلال 4 سنوات فقط، ومن بين 6 آلاف مشروع صناعي لم يصل عدد من استحقوا الألف اسم أو مشروع وموسم العمل شارف على الانتهاء. أما القروض المفترضة لاتحاد الصناعات العراقي للمشاريع الصغيرة فلاتزال تراوح في مكانها وتزداد عليها هي الأخرى الاشتراطات والقيود على الحرفي حتى قرر الكثيرون تركها بعد أن ندموا على ماصرفوه من أجلها من جهد ومال ضائع^(٢٨). مما حدى بحوالي (96%) من تكون رأس المال الثابت يقوم به القطاع العام، ولا يساهم القطاع الخاص إلا بـ (4%) من تكوين رأس المال الثابت، وهذا يبين عمق الخلل الموجود اليوم في الاقتصاد العراقي، والذي يتطلب استثمارات كبيرة وهائلة، وتشجيع واسع للقطاع الخاص ليوافق هذه المعادلة، ولكي يعيد الأمور إلى مساراتها وطبيعتها^(٢٩).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

إن واحدة من أهم التحديات الضاغطة التي تواجه العراق في الوقت الحاضر، كما سبق ذكره، هي إقامة الحكم الديمقراطي، فالفساد الإداري: "وهو إساءة استخدام الجهاز الحكومي لأغراض النفع الخاص"، يمثل أهم مكونات الحكم الصالح في بلد غني بالموارد الطبيعية مثل العراق. ويأخذ الفساد الإداري أشكالاً مختلفة، فهو يمتد من أشكال الرشوة الصغيرة إلى الأشكال الأكبر للفساد، مثل توجه النخب (أفراد، أحزاب سياسية، أو شركات خاصة) بوضع صياغات غير قانونية وغير أخلاقية في قوانين الدولة وسياساتها وتعليماتها. والنوع الأكبر من الفساد والمعروف بغنيمة الدولة يتطلب معايير خارجية للمساءلة - بضمنها الإعلان عن الموجودات، المسوحات الشفافة، الفضح أو الكشف في البرلمانات والتحقيقات التي تجريها الصحافة ورقابة المواطنين. تقليدياً، فإن طرق مكافحة الفساد التي تعتمد على الهياكل البيروقراطية الداخلية والوكالات الحكومية الجديدة قد أثبتت في غالب الأحيان فشلها لأنها لم تأخذ بالاعتبار تأثير ذلك النسيج غير المنظور. فالفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة يعتبر من أهم معوقات تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والاستثمار حيث أدى الفساد إلى تبيد الثروة الوطنية المالية وكذلك أدى إلى عدم الاستفادة من الثروة الوطنية البشرية المتمثلة بالكفاءات حيث أدت المحاصصة الطائفية والعنصرية إلى ترأس أفراد للإدارات والقيادات العليا في مؤسسات الدولة لا يملكون الاختصاصات المطلوبة والمؤهل العلمي المطلوب مع انعدام الخبرة العلمية والإدارية لإدارة تلك الدوائر والمؤسسات مما انعكس على تبيد الثروات وانهيار الخدمات إلى أسوأ حالاتها ومن هنا نجد أن العمل بمبدأ الكفاءة والخبرة هو احد سمات سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي معاً.

ثانياً: التوصيات

١- إن نظام الخصخصة نظام اقتصادي فعال، وهو من الأنظمة الحكومية الجيدة في إدارة الأموال، والتي تضمن الأرباح للدولة، ويفعل قطاع الاستثمار ويرفع الاقتصاد، ولكن تفعيله بنظام واسع غير وارد الآن، لأن رفع الدعم عن قطاع التعليم على سبيل المثال سوف لا نجد هذه الأعداد من الطلاب التي تجلس على مقاعد الدراسة الآن، كما أن رفع الدعم عن القطاع الصحي سوف يؤدي إلى موت الناس على أرصفة الشوارع. ومن هذا المنطلق يجب أن

نبحث عن خصخصة ما يمكن خصصته والاستثمار فيما يمكن استثماره. كم يجب أولاً حل جميع التحديات الداخلية لعملية الاستثمار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي يجب أن تتزامن مع الاستثمار في قطاع البنى التحتية، لتوفير المناخ الاستثماري الملائم للبدء في الاستثمار المحلي والأجنبي.

٢- إن تفعيل الاستثمار في قطاع الكهرباء بالتعاقد مع شركات من القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع هو الحل لهذه الأزمة التي عجز القطاع الحكومي عن حلها لحد الآن، لأن الاستثمار الخاص يبحث عن الربح فيأمكنه حل المشكلة وبأقصر وقت ممكن.

٣- كما يمكن للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الاتصالات، فمن المعلوم في الماضي أن أفضل تجارة كانت تجارة النفط والممنوعات، بينما تشير الدراسات الحديثة إلى أن التجارة الأكثر ربحاً الآن هي تجارة الاتصالات (الهواتف النقالة على وجه الخصوص)، فما الضير في تعاقد الحكومة العراقية مع شركات أخرى بدلاً من شركات احتكار القلّة الثلاثة التي تهيمن من دون منافس على السوق العراقي بمناطقه الثلاث الجنوب والوسط والشمال، لكسر أسعارها الاحتكارية وانخفاضها بأسعار تنافسية، حماية للمستهلك العراقي.

٤- كما يمكن الاستثمار في قطاع النقل الجوي سواء العام أو الخاص أو الأجنبي، فهو من القطاعات التي يحتاج إليها الاقتصاد العراقي بشكل خاص، نظراً لكثرة المهاجرين، فضلاً عن زيادة أعداد المسافرين لأغراض سياحية أو دينية.

٥- كما يمكن تفعيل الاستثمار في قطاع الصناعة، فهو من الركائز الأساسية لكل بلد، ولكل اقتصاد يريد أن يكون مزدهراً، لأنه ضمان للبلد وضمان للمواطن لتفعيل إستراتيجية الاعتماد على الذات، للتحويل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وهو هدف جميع خطط التنمية الاقتصادية في العراق. ولتكن أول خطوة هو في إعادة تأهيل المصانع العراقية ضمن جميع الاختصاصات وخصوصاً معامل الاسمنت والطابوق والحديد، للحاجة الماسة لها في إعادة البناء للبنى التحتية التي دمرت خلال السنوات السابقة ولم يعمر منها إلا الجزء القليل، ولتوفير العملة الصعبة في حالة استيرادها من الخارج. كما يجب تأهيل مصانع المواد الغذائية لتوفير كل ما يريده ويحتاجه المستهلك العراقي لحمايته من السلع الغذائية الرديئة التي تدخل العراق من جهة ولتوفير العملة الصعبة من جهة أخرى، بل حتى تصدير الفائض منها إلى الدول المجاورة.

٦- كما يمكن الاستثمار في القطاع الزراعي بقسميه قطاع الثروة الزراعية وقطاع الثروة الحيوانية، فإذا كان البدء بالاستثمار في قطاع الثروة الزراعية، فيجب توفير المعدات والمكانن الزراعية الخاصة بالإنتاج الزراعي، وتوفير البذور والأسمدة الخاصة بالإنتاج وتوزيعها إلى أصحاب الاختصاص سواء كان بسعر مدعوم أو بشكل دفعات ميسرة من الأموال. كما يمكن أيضاً تفعيل الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية عن طريق تأهيل دورة حياة كاملة، فمثلاً إنتاج الدجاج من توفير المفاقس ثمّة توفير الحقول الخاصة بتربية الدواجن بقسميها التبييض، وتسمين الطيور، وبعدها توفير المجازر ومصانع التعليب، وهكذا بالنسبة لبقية الثروة الحيوانية.

المصادر

- (١) حيدر نعمة بخيت، "الإصلاح الاقتصادي في العراق"، جامعة الكوفة-كلية الإدارة والاقتصاد، مقالة بدون صفحة من الانترنت.
- (٢) سالم توفيق النجفي، "التجارب الاشتراكية في العراق وأثار تحولها إلى سياسات السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" ٢٨-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ص ص ١٩-٢٠.
- (٣) هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الثالثة، بغداد، ١٩٦٨، ص ٢٣.
- (٤) عصام عبد الخضر سعود، "إصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة-تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١١، ص ص ٨-٩.
- (٥) نص مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١١، موقع دجلة، مقالة بدون صفحة، <http://www.dijlh.net/showthread.php/868628-%D9%86%>.
- (٦) أحمد الزبيدي، الموازنة العامة للدولة العراقية في ٢٠١١؟؟كم هي وكيف تصرف؟؟، ٢٠١١/١١/٢٠١١، مقالة بدون صفحة، موقع شمس الحرية، http://www.shams-alhorreya.com/wesima_articles/index-20110211-.
- (٧) محمد عبد صالح حسن، "العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣)"، مصدر سابق، ص ص ٥٦-٦٥.
- (٨) ميثم لعبيبي إسماعيل، احمد هادي سلمان، "التضخم في عراق ما بعد ٢٠٠٣ أسباب، مؤشرات، ومعالجات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، عدد ٢٦، بغداد، السنة الثامنة، ٢٠١٠، ص ص ٤٢-٤٦.
- (٩) محمد عبد صالح حسن، "العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣)"، مصدر سابق، ص ص ٥٦-٦٥.
- (١٠) ميثم لعبيبي إسماعيل، احمد هادي سلمان، "التضخم في عراق ما بعد ٢٠٠٣ أسباب، مؤشرات، ومعالجات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، عدد ٢٦، بغداد، السنة الثامنة، ٢٠١٠، ص ص ٤٢-٤٦.
- (١١) محمد عبد صالح حسن، "العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣)"، مصدر سابق، ص ص ٥٦-٦٥.
- (١٢) ميثم لعبيبي إسماعيل، احمد هادي سلمان، "التضخم في عراق ما بعد ٢٠٠٣ أسباب، مؤشرات، ومعالجات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، عدد ٢٦، بغداد، السنة الثامنة، ٢٠١٠، ص ص ٤٢-٤٦.
- (١٣) محمد عبد صالح حسن، "العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣)"، مصدر سابق، ص ص ٥٦-٦٥.
- (١٤) ميثم لعبيبي إسماعيل، احمد هادي سلمان، "التضخم في عراق ما بعد ٢٠٠٣ أسباب، مؤشرات، ومعالجات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، عدد ٢٦، بغداد، السنة الثامنة، ٢٠١٠، ص ص ٤٢-٤٦.
- (١٥) محمد عبد صالح حسن، "العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣)"، مصدر سابق، ص ص ٥٦-٦٥.
- (١٦) عمار المشهداني، - تحليلات سياسية - "الصراع بين القوى السياسية في العراق حقيقته وأبعاده وتداعياته؟؟"، ٣٠/١٠/٢٠١٠، مقالة بدون صفحة، موقع الشرقية أون لاين، <http://www.sharkiaonline.com/Article.asp?ArtID=12663&Sub=12&Sec>

(١٧) سامان كريم، "الأوضاع السياسية في العراق في خضم الصراعات السياسية العميقة والمتشددة بين الحركة القومية العربية والإسلام السياسي في إطار العملية الانتخابية"، العدد ٢٩٣٢، ٢ / ٣ / ٢٠١٠، مقالة بدون صفحة، موقع الحوار المتمدن،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

(١٨) سامان كريم، "الصراع السياسي داخل الحكومة الناقصة، حلقة من حلقات الصراع لأجل حسم هوية الدولة"، ١ / ٢ / ٢٠١١، مقالة بدون صفحة، موقع اليسار،

http://sihanafi.com/index.php?option=com_content&view=article&id

(١٩) منير الحبش، "الاقتصاد السياسي للفساد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 328، بيروت، حزيران 2006، ص 64.

(٢٠) محمد عبد صالح حسن، "العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، عدد ٢٧، بغداد، السنة الثامنة، ٢٠١٠، ص ٦٦.

(٢١) يحيى غني النجار، "الأثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي"، ص ٥-٦، من الانترنت.

(٢٢) جمهورية العراق، هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم العامة، نشرة دورية العدد ٣، ٢٠٠٧.

(٢٣) سعاد عبد الفتاح محمد، "الفساد الإداري والمالي مظاهره-سبل معالجته"، هيئة التعليم التقني، معهد الإدارة، الرصافة، قسم التقنيات المالية والمصرفية، ص ١٣-١٥.

(٢٤) سعد العنزي، "وجهة نظر تحليلية في الفساد"، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العدد السادس، السنة الثانية، آب ٢٠٠٢.

(٢٥) سعاد عبد الفتاح محمد، "الفساد الإداري والمالي مظاهره-سبل معالجته"، مصدر سابق، ص ٨-

(٢٦) سعود غالي، "العلاقة بين الاستثمار في الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، عدد ١٢، بغداد، السنة الرابعة، ٢٠٠٦، ص ٥٨-٥٩.

(٢٧) حسين البختاوي، "البيئة الاستثمارية في العراق"، ٤ / ١١ / ٢٠١٠، مقالة بدون صفحة، موقع

<http://econ.to-relax.net/f5-montada>، الطالب الاقتصادي،

(٢٨) ماهر حميد مجيد، "سبل تنمية القطاع الخاص في العراق"، ص ٣، من الانترنت.

(٢٩) عادل عبد المهدي، "رؤى لبناء العراق الجديد"، ص ٤، من الانترنت.